شكل الشركات العائلية

Family business form

إعداد

د / أحمد رجب عبد الخالق قرشم

دكتوراه في القانون التجارى

Dr. Ahmed Ragab Abd El-Khalek Korshom

Doctorate in commercial law

شكل الشركات العائلية

الملخص

من الاهمية تحديد الشكل القانوني للشركات العائلية نظراً لأنها لاتشكل شكلاً مميز عن غيرها من الأشكال العامة المعروفة للشركات، وعلية فقد حاول الفقة، والتشريعات في وضعها فى الشكل الذى يتوافق مع الأشكال العامة للشركات المنصوص عليها في تشريعات الشركات، كشركات الشخص الواحد، وشركات الأشخاص والشركات ذات المسئولية المحدودة، وشركات التوصية بنوعيها، أو شركات المساهمة.

وتبدو الاهمية في تحديد شكل الشركات العائلية، هو تحديد الآلية القانونية في التعامل مع الشركة، نظراً لاختلاف تلك الآلية من شكل إلى آخر، سوا في طبيعة الالتزام، وحق الدائنين، وكيفية تقسيم الأرباح والخسائر، بالاضافة إلى إضفاء الشرعية القانونية على الشركة ككيان، وعلى جميع تصرفاتها، وبناء عليةلا تخضع الشركات العائلية لقانون الشركات إلا إذا أخذت شكل أحد الأشكال المنصوص عليها في تشريعات الشركات، وعلي ضوء ذلك، نسلط الضوء على الأشكال القانونية العامة للشركات التي تتوافق مع الشركة العائلية، وعلية قمنا بالتحدث عن الاتجاهات القانونية في مدى امكانية إتخاذ الشركات العائلية شكل شركة الشخص الواحد أو شركات الأشخاص، أو شركات الأموال أو الشركات المختلطة ،وتقديرنا في ذلك .

Abstract

t is important to determine the legal form of the family business, since it does not constitute a distinct form from other well-known general forms of companies, and accordingly, jurisprudence and legislation have tried to put it in a form that is compatible with the general forms of companies stipulated in the corporate laws, such as one-person companies, companies of persons and companies with Limited liability, partnership companies of both types, or joint stock companies.

The importance in defining the form of family businesses is defining the legal mechanism in dealing with the company, given the difference of that mechanism from one form to the other, including in the nature of the obligation, the right of creditors, and how to divide profits and losses, in addition to giving legal legitimacy to the company as an entity, and to all Their actions, and accordingly, family businesses are not subject to corporate law unless they take the form of one of the forms stipulated in corporate laws, and in light of this, we highlight the general legal forms of companies that are compatible with the family business, and accordingly we talked about legal trends in the extent to which family businesses can take The form of a one-person company, partnerships of individuals, funds companies, or mixed companies, and our discretion in that.

مقدمة

تمهيد وتقسيم:

منذ فترة الثمانينيات، ظهرت فكرة دراسة الشركات العائلية، وجميع الأعمال المرتبطة بها، نظراً لأهميتها في الاقتصاد العالمى، كما تم الاعتراف بها كأحد روافد الاقتصاد الدولى، حيث أوضحت دراسات أمريكية، أن أكثر من ٩٠% من الشركات الأمريكية هي في الأصل شركات عائلية، وانتشرت هذه النوعية داخل الدول العربية . [١]،وتعتبر الشركات العائلية من أقدم أنواع الشركات على مستوى العالم، وهى تشكل بنسبة ٧٠% من الشركات من المؤسسات الاقتصادية على مستوى العالم، ولقد أصبحت هذه النوعية من الشركات في ازدياد مضطرد، فعلى مستوى القارة الاوربية تمثل الشركات العائلية ٨٥% من الشركات فيها، وتساهم بما يقرب من ٦٠% من سوق العمل في الاتحاد الأوربي، وفى الشرق الأوسط تمثل الشركات العائلية بما يمثل من (٧٠%-٩٠%) من النشاط التجارى لدول هذه المنطقة، حيث وفقاً للإحصائيات الاقتصادية في عام ٢٠١٥ مثلت الشركات العائلية بما يمثل ٩٠ مليار دولار من اقتصاد تلك الدول، ومن أمثلة تلك الشركات في جمهورية مصر العربية، شركة الرشيد والتي تم تأسيسها عام ١٨٨٩م، ولازالت قائمة حتى أيامنا هذه، تمارس دورها في المساهمة فى النشاط الإقتصادى للدولة [٢]، وفى منطقة الخليج تمثل الشركات العائلية أحد أهم

(1) Henrik Harms, Review of Family Business Definitions: Cluster Approach and Implications of Heterogeneous Application for Family Business Research, International Journal of Financial Studies, 2014, 2, at p296

(٢) دليل حوكمة الشركات العائلية السعودية وميثاقها الاسترشادى، وزارة التجارة والصناعة السعودى، ٢٠١٤، ص٧.

دعائم الاقتصاد بها، نظراً لطبيعة المنقة وأصولها البدوية، حيث أن التقارب القبل والعائلى هو أحد الأسباب التي دعمت تواجد هذا النوع من الشركات، وقد ازدهرت هذه النوعية من الشركات فى ظل التقدم فى نقل البضائع عبر الدول وقرب دول الخليج من بعضها وتوطوير الموانئ البحرية بها. (١)

تعمل الشركات العائلية العربية في الشرق الأوسط، على تنشيط استثماراتها في قطاعات عديدة هذا العام، كالبيع بالتجزئة والعقارات والطاقة والصناعة، بعد التعافي النسبي من آثار الجائحة. وتطور هذه الشركات أعمالها باستمرار، إذ بالتزامن مع إدارة استثماراتها التقليدية، اتجه الكثير منها نحو قطاعات جديدة، كالاستثمار في الشركات الناشئة، أو تأسيس شركاتها الخاصة بها، كما شرعت بعض الشركات في قائمة "أقوى ١٠٠ شركة عائلية عربية ٢٠٢٢" بتغيير سياساتها المركزية في الإدارة، بعد انضمام الجيل الثالث وما بعده من العائلة لإدارة الأعمال. بل بدأت بعض الشركات في التخطيط للمستقبل والفصل بين الملكية والإدارة، بينما اتجه بعضها الآخر إلى إدراج شركاتها الرئيسية أو التابعة الكبرى في أسواق المال، وهو اتجاه يبدو أنه سيواصل نموه في المستقبل.

وعلية فيتضح لنا مما سبق أهمية تلك النوعية من الشركات، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الدولى، الأمر الذى حذا بنا الى أهمية البحث في تلك النوعية من الشركات، وأفضل الأطر القانونية الخاصة بها، خاصة في ظل الظروف التي تواجة تلك النوعية من الشركات مما يؤدى بها الحال إلى حلها وتصفيتها، فما يقرب من ٩٠% من هذه

(1) Ifc family business governance handbook, international finance corporation, world bank groub,2011, p11 .

الشركات لاتستمر حتى الجيل الثالث[١]، هناك عدد قليل من الشركات التي تتمكن من الازدهار والاستمرار في السوق اعتمادًا على الثروة وحدها، في حين تنجح أقل من ثلث الشركات العائلية بفضل جيل جديد يتولى القيادة، ويعتمد النجاح في المستقبل بدرجة كبيرة على الإنجازات المتتالية التي تحققها الشركات العائلية في الماضي، لذلك فإن أي قرار تتخذه مثل هذه الشركات اليوم يؤثر على نجاح الأجيال القادمة من العائلة في المستقبل، وهناك العديد من التحديات التي تواجه الشركات العائلية، وتتسبب في فشلها، لذلك تحتاج مثل هذه الشركات إلى توافر عدة خصائص بها حتى تتمكن من الاستمرار والنمو.[٢]

ففي دولة الامارات المتحدة على سبيل المثال أعلنت وزارة الاقتصاد، عن دخول قانون الشركات العائلية حيّز التنفيذ في يناير ٢٠٢٣، لافتة إلى أن القانون يوفر الإطار القانوني المطلوب لضمان نمو الشركات العائلية، وتنويع أنشطتها، وتيسير انتقالها بين الأجيال، بما يضمن استمراريتها إلى ما بعد الجيلين الثالث والرابع، عبر آليات وإجراءات مدروسة، ما يدعم قدرتها على التوسع والنمو بصورة مستدامة، ويعزز تنافسيتها، وتطوير أعمالها داخل أسواق الدولة وخارجها،حيث أن ٩٠% من إجمالي عدد الشركات الخاصة في دولة الإمارات «عائلية»، وتتوزع استثماراتها في قطاعات العقارات، تجارة التجزئة، السياحة، الصناعة والتكنولوجيا، والشحن والخدمات اللوجستية، حيث أن دولة الإمارات الأولى عالمياً في إصدار تشريع متكامل لحوكمة

(1) John A. Helmuth, Madhukar G. Angur & Anubha Singh, An Assessment of Business Failures: A Comparative Study between India and American Family Businesses, 2011 Cambridge Business & Economics Conference at p1.

(2) Family Matters: Governance Practices in GCC Family Firms, PWC & Pearl Initiative, and p.18.

الشركات العائلية،وأن إصدار القانون خطوة استباقية ومميزة للدولة على مستوى المنطقة والعالم، إذ لا توجد تشريعات أخرى في العالم تنظم عمل الشركات العائلية على النحو الذي قامت به دولة الإمارات، وهذا من شأنه أن يرسخ مكانتها وجهة أولى ومفضلة لاستثمارات ومشروعات الشركات العائلية إقليمياً وعالمياً، عرّف القانون الشركة العائلية بأنها " كل شركة تؤسَّس وفقاً لأحكام قوانين الشركات التجارية في الدولة، ويمتلك أغلب حصصها أو أسهمها أشخاص ينتمون إلى عائلة واحدة، ويتم قيدها في سجل الشركات العائلية الموحد، الذي يتم تأسيسه بموجب أحكام قانون الشركات العائلية" .

و الشركة العائلية ، أصحاب القرار فيها هم من العائلة المالكة لها و يجمعهم صلة القرابة،ومن نقاط قوة الشركات العائلية،أنه يعيش أفراد العائلة حياتهم لأجل إستمرار هذه الشركة وتطويرها ، و أهم ما يميز نظام الشركات العائلية، هو فصل الشركة عن الأسرة، فتصبح الشركة مؤسسة قائمة بذاتها بعيدة عن الصراعات الأسرية وقضايا الميراث والتي عادةً ما تحدث في الجيلين الثالث والرابع، حيث إن الكثير من الشركات يتم تصفيتها بسبب هذه القضايا المتعلقة بالميراث كما أن تطور دور مجالس الإدارة بات ضروريا وهو رهين تطور دور لجان التدقيق . وهذا يتطلب الجزم بأن مهام لجان التدقيق المحاسبي قد تطورت لتشمل رؤية المخاطر وتقدير آفاقها فضلاً عن مهامها التقليدية المقتصرة على تدقيق الحسابات . وقد شكلت العديد من الشركات لجان متابعة مخاطر خاصة بها على مستوى مجلس الإدارة خاصة تلك الشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية. و تفرض المخاطر المتزايدة المُتعلقة باستثمارات الشركات،تعزيز لجان التدقيق لكفاءتها وقدراتها لمواجهة التحديات.[1]

(١) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥

- والشركة العائلية في صورتها البسيطة: في هذا النموذج يكون الدخول في نشاط معين عند نشأة الشركة، وتنتقل ملكيتها عقب ذلك إلى الوريث الأكبر في كل جيل، وتعمل سمعة الأسرة في نجاح وتطور الشركة، بالإضافة إلى قلة عدد الأفراد الشركاء من العائلة في الشركة، تجعل من السهولة إدارة الشركة، ولاتحتاج إلى إدارة معقدة للشركة، وتكون الإدارة بها مرنة.(١)

- الشركات العائلية متنوعة الأعمال والتي يقل فيها عدد أفراد الأسرة ويصبح نشأة الشركة فيها متنوع ومعقد ، ويكون عدد مالكيها من العائلة قليل على الرغم من أن الأنشطة السوقية التي يتعاملون فيها كبير، وعليه يجب على مؤسس الشركة العمل على ضمان استمراريتها، فيعمل على توظيف من يتوسم فية القدرات والمواهب من غير العائلة، للمساعدة في قيادة الشركة، والعمل على إشراك أفراد ذوا مواهب قيادية وفنية،ووضع البرامج التي تساعد على الحوكمة الفعالة للشركة.(٢)

ومن المؤكد أن الشركات العائلية تتمتع ببعض الخصائص التي تميزها عن المؤسسات التجارية الأخرى، من خلال رؤية طويلة الأجل، والإلتزام بالجودة، الذى يرتب بسمعة العائلة، ولكنها تواجة بعض المشاكل والتي تتمثل في التداخل بين أعمال الشركة وقضايا العائلة،والتي قد تتمثل في تطور الشركة على الرغم من فقرها للمواهب الإدارية داخل الأسرة، وتوجد العديد من النماذج الناجحة تاريخياً للشركات العائلية ومن أمثلتها شركة"NIKE" والتي تأسيسها على يد مالكها فيل نايت في عام ١٩٦٤،

(1) Irene Mandi, Overview of Family Business Relevant Issues, Austrian Institute for SME Research, 2008 at p 16.

(2) The Family Business Act, White Paper, Ministry for the Economy Investment and Small Business, October 2015 at p9.

والذى خلفه في ذلك نجلة ترافيس نايت، وكذلك شركة "SAMSUNG" وهى مملوكة لواحدة من أكبر عائلات كوريا الجنوبية، وتعمل في تكنولوجيا الموبيلات والأجهزة الإلكترونية، ثم توسع نشاطها إلى الفنادق والأزياء والبتروكيماويات.(١)

إن الشركات العائلية كانت وستظل ركناً هاماً في المكون الاقتصادي العالمي. لقد بدأت كثير من الشركات العامة في العالم كشركات عائلية بل ولا يزال بعضها يحمل الإسم الأصلي للعائلة المؤسسة، تحظى حوكمة الشركات في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من طرف رواد الفكر الاقتصادي وهذا نتيجة الأثر البالغ الذي يمكن أن تحدثه الشركات العائلية على المردود المالي والمحاسبي للشركات فضلاً عن التنظيم المرتقب، لقد قامت الشركات العائلية والتي لا تزال تقوم بدور كبير في التنمية الأقتصادية الوطنية للدول التي تنتمي إليها، ولم يقل هذا الدور حتى فى الدول الصناعية الكبرى، ذات الشركات الضخمة، فلم يكن هناك تعارض بين الشركات الكبيرة ذات رؤوس الأموال الضخمة والشركات العائلية؛ بل على العكس من ذلك؛ لم تستطع الشركات الكبرى أن تلغى دور الشركات العائلية، بل عملت على التعاون معها وذلك بتوفير احتياجاتها الصغيرة والمتكررة الطلب عن طريق الشركات العائلية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى الدور الهام التي تقوم بة الشركات العائلية في الاقتصاد الدولى والإقليمى، الأمر الذى أدى بكثير من الباحثيين وفقهاء القانون في البحث في تلك النوعية من الشركات والتى أخذت في عصرنا الحالي أهمية، لدخولها المباشر في صلب الاقتصاد الدولى والعالمى، في ظل صدور كثير من الإحصائيات الاقتصادية والتي

(١) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥

تشير إلى أنها تمثل أساس أكثر من ٧٠% من الشركات العالمية في وقتنا الحالي، كما أن كثير من الدول أصبحت تعدل من تشريعاتها القانونية من أجل إدراج تلك القوانين ضمن نوعية الشركات التي تمثل اقتصادها،والقيام بوضع الأسس التي تنظم تلك النوعية من الشركات مثل القانون الإماراتى، الأمر الذى أدى بتلك التشريعات والفقهاء في البحث عن نوعية تلك الشركة والبحث في إذا ماهى تنضم الى الأشكال المعروفة للشركات، مثل شركات الأشخاص، وشركات الأموال، والشركات المختلطة، وشركات الشخص الواحد، بما يشمل تفريعاتها،أم أنها تعتبر شكل جديد من الشركات يضاف، يضاف إلى تلك الأنواع من الشركات، خاصة في ظل خلو كثير من التشريعات من تنظيم من تنظيم الشركات العائلية وفى مقدمتها التشريع المصرى.

وعلية وبمناسبة ماسبق رأينا من الأهمية في البحث في شكل تلك النوعية من الشركات، والبحث في التوجهات الفقهية والتشريعية في تحديد شكل الشركات العائلية، حتى يمكن وضع الإطار التنظيمى والقانونى للشركات العائلية .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١- التعريف بمفهوم الشركات العائلية.

٢- معرفة أنواع وخصائص الشركات العائلية .

٣- التعرف على مزايا وعيوب الشركات العائلية .

٤- التعرف على التوجهات القانونية، والتشريعية في تحديد شكل الشركات العائلية.

٥- وصف وتحليل أشكال الشركات .

٦- إيجاد أوجة الاتفاق والإختلاف بين الشركات العائلية وشكل الشركات الأخرى، وتقديرنا في ذلك .

إشكالية البحث:

تعتبر الشركات العائلية حجر الزاوية في العديد من أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، كما إن هذه الشركات قد سجلت على مدار عمرها العديد من النجاحات والنمو، وواكبت التطورات العصرية الهائلة على المستوى البشري، بتنمية مهاراته الإدارية والتقنية، وذلك عن طريق التخطيط الجيد والمدروس لبرامج التدريب الحديثة والمتقدمة، أو على مستوى مواكبة التطورات التكنولوجية والاستفادة القصوى منها، ونقلها إلى أوطان هذه الشركات العائلية،وتبدو الأهمية في تحديد شكل الشركات العائلية، هو تحديد الآلية القانونية في التعامل مع الشركة، نظراً لإختلاف تلك الآلية من شكل إلى الآخر، سواء في طبيعة الالتزام، وحق الدائنين، وكيفية تقسيم الأرباح والخسائر.

منهجية البحث:

تتمحور هذه الدراسة حول التعريف بالشركات العائلية، وكذلك نشأتها وخصائصها، وكذلك عيوبها ومزاياها، وكذلك معرفة الإتجاهات الفقهية والقانونية التي تحدد شكل الشركات العائلية، سواء كانت شركة فرد واحد،أو شركة أشخاص أو شركة أموال أو شركة مختلطة، وتقديرى لذلك في تحديد شكل الشركات العائلية، في جميع مراحلها، والتطرق لبعض الأمثلة من التشريعات التي نظمت الشركات العائلية، مثل قانون الشركات الإماراتى، والميثاق الإسترشادى لقانون الشركات العائلية السعودى.

ولقد اعتمدت في تلك الدراسة على استخدام المنهج الاستقرائي لمعرفة الجهود،الفقهية القانونية في تأصيل تحديد شكل الشركات العائلية، كذلك الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفى في تحليل النتائج المتولدة عن تلك الجهود السابقة.

خطة البحث:

نظراً لأهمية موضوع الشركات العائلية وتنظيمها القانوني على الاقتصاد العالمى والإقليمى،ورغم كون هذه النوعية من الشركات، قديمة قدم العمليات التجارية، إلا أن تنظيمها القانوني أصبح حديث النشأة، في الدراسات القانونية والتجارية، الأمر الذى سلط الضوء على تلك النوعية من الشركات، الأمر الذى طرح التساؤل، ماهو شكل هذه الشركة من وسط الأشكال المتعددة للشركات؟ أم أن هذه الشركة هي نوع مختلف لة خصائص خاصة، وشكل مختلف مثل شركات الشخص الواحد.

الأمر الذى إقتضى منا البحث خلال هذه الدراسة عن شكل هذه الشركة، من أجل الإهتداء إلى طبيعتها وطريقة تنظيمها قانوناً بناء على شكلها، من خلال تقسيم دراستنا إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: فكرة الشركات العائلية.

المبحث الثاني: الاتجاهات القانونية في اعتبار الشركات العائلية شركة شخص واحد أو شركة أشخاص .

المبحث الثالث: الاتجهات القانونية في اعتبار الشركات العائلية شركة مساهمة أو شركة مختلطة .

المبحث الأول

فكرة الشركات العائلية

تمهيد وتقسيم:

يعجُّ عالم الأعمال بأنواع وأشكال وأحجام مختلفة من الوحدات الاقتصادية، وهي موزعة في كل البلدان، والتي تختص بعدد لا حصر له من المجالات والنشاطات الاقتصادية، بما فيها الشركات العائلية، وتستحوذ الشركات العائلية على النسبة الأكبر من الشركات حول العالم، وعلى الرغم من ذلك إلا أن معظمها تتفكك بعد الجيل الثالث من الأبناء، ويرجع ذلك إلى كثرة التحديات والمشاكل التي تقابل هذا النوع من الشركات، والتي تختلف في طبيعتها عن مشاكل الشركات الأخرى، وإن الشركات العائلية كانت وستظل ركناً هاماً في المكون الإقتصادي العالمي.

وعلية ولتوضيح هذه النوعية من الشركات سوف نقوم بشرح مفهوم ونشأة، وأنواع وخصائص ومميزات وعيوب تلك النوعية من الشركات فى هذا البحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الشركات العائلية.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص الشركات العائلية.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الشركات العائلية.

المطلب الأول

مفهوم ونشأة الشركات العائلية

- تمهيد وتقسيم:

لفهم الشركات العائلية،ونشأتها إلى ضرورة تعريف الشركات العائلية، وفهم مراحل نشأتها، والتعرف على نمازج تاريخية لنشأة تلك الشركات العائلية وذلك على النحو التالى:

أ- مفهوم الشركات العائلية:

لا يوجد تعريف محدد للشركات العائلية، حيث أن أغلب التشريعات في دول العالم، والتي نصت قوانينة على أشكال الشركات لم تذكر مصطلح الشركات العائلية، ولم يتفق فقهاء القانون علي تعريف موحد بشأن الشركات العائلية، وقد يرجع السبب في هذا المدى الواسع من التعريفات إلي أن الشركات العائلية لا تقتصر علي شكل المشروع الصغير بل قد تصل إلي شركة عملاقة أو متعددة الجنسية، وقد تتخذ أشكالاً قانونية مختلفة من المشروع الفردي إلي المشروع المساهمة، وهي بذلك تتداخل في خصائصها مع أنواع مختلفة من مشروعات الأعمال.(١)

فقد حدد فقهاء القانون منهجين لاستخدامهما في توضيح تعريف مصطلح المشروع العائلي هما:

(١) د. فهد علي الزميع . الشركات العائلية: تحدي البقاء ودور قواعد الحوكمة في استمراريتها ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الرابعة – العدد ،١٥سبتمبر ٢٢, ، ص٢١١

- المنهج المبني علي الهيكل (Structure-based approach).
- والمنهج المبني علي النية (Intention-based approach).

وباستخدام المنهجين معاً عرف المشروع العائلي، أو الشركات العائلية بأنه : "المشروع الذي تتمركز ملكيته وإدارته داخل وحدة العائلة أو الذي يكافح أفراده في الوصول إلي والمحافظة علي علاقات تنظيمية أساسها العائلة ".

الشركة العائلية هي تعتبر مجمع استثمارى تجارى، لمجموعة من الأفراد من عائلة واحدة، تربطهم رابطة الدم سواء كان الزواج، او التبنى، ويكون لهم تأثير في إدارة الشركة والقدرة على المتابعة، والشركات العائلية كما هو معروف تاريخيا تنسب إلى اسم شخص هو مؤسسها وعميد العائلة ولأنها شركات مغلقة فى غالب الاحيان على أصحابها فان تصنيفها القانونى ينحصر فى عدة مسميات فهى اما ذات مسئولية محدودة أو تضامنية أو توصية بسيطة أو توصية بالأسهم يقتصر الانتفاع بها على أبناء العائلة وحدهم ولهم السلطة المطلقة فى إدارتها.

في حين عرف البعض الآخر الشركات العائلية على أنها مشروعات تأخذ شكل شركات الأشخاص، ولاتقبل أسهمها الى التداول، ولا يقسم رأس مالها، وتتحد الملكية والإدارة وغالبا ما تكون مشروعات متوسطة أو صغيرة، وعليه، تكون الشركة عائلية إذا كانت إدارتها تعود لعائلة واحدة تُتلك ما يزيد عن ٥٠%من الحصص تربطها قرابة النسب أو المصاهرة، أو إذا كان فريق إدارة الشركة يشكل ،٥١%أو أن تعود ملكية الشركة للجيل الثاني، وفي الحقيقة، يبدو لنا أن للشركة العائلية مفهومين: الأول واسع، والآخرضيق. ويتجلى المفهوم الواسع بملكية أكثر من ٥٠% من حصص الشركة لعائلة واحدة أوالسيطرة على إدارتها بأكثر من ٥٠%تجمعهم عائلة واحدة

دون أي اعتبار للأجيال في الشركة، وأما المفهوم الضيق فيقصر الشركة العائلية على الشركة التي تُمتد إلى الجيل الثاني أو ما بعده فقط .

ويمكن تعريف الشركة العائلية على أنها تلك المعاملات التجارية، والتي تخضع لملكية وإدارة عائلة، قد يشترك فيها فردان أو أكثر، وقد يكون شخص واحد، كما يمكن تعريف الشركات العائلية تكون ملكيتها لعائلة، الغرض منها الحفاظ على استمراريتها، وأن تورث أعمالها التجارية للأجيال المتتابعة، ويكون مصدر القوة فيها هي لملكية أفراد العائلة.(١)

وقد تعرف الشركات العائلية عل أنها تلك الأعمال التجارية التى تكون مملوكة بالكامل لأسرة ما، أو هى ذلك العمل التى يتشارك في إنشائة وتمويلة فرد أو أثر من العائلة نفسها، ويسيطرون على الإدارة وإتخاذ القرارات الحاسمة فيها بهدف ضمان الاستمرارية، وتوريثها للأجيال القادمة، كما يمكن تعريفها عل أنها شركة ذات مسؤولية محدودة، ويكون متخذو القرار فيها هم الملاك المنتميين لعائلة وحدة، أو يجمعهم رابطة القرابة.(٢)

وطالما أن الشركات العائلية يناسبها قانونيا أن تكون شركات ذات مسؤولية محدودة، فهذا يعني أنها تأخذ كثيرا خصائص وصفات ومميزات وعيوب الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ولهذا سننظر إلى الشركات العائلية على أنها شركات ذات مسؤولية محدودة وسنقوم بتحليلها على هذا الأساس. ويتضح من نظام الشركات

(1) Jean-Christophe Boungou Bazika, L"entreprise Familiale,op. cit. p7

(2) Zoheir Ezziane, Elias Mazzawi, and Benoit Leleux, op. cit, p163 ; PwC India Family Business Survey 2019 , p 36.

العائلية أن مصدر قوتها يكمن في اتحاد أفراد العائلة بها، وينكب مالكى الشركة منذ شبابهم في العمل الدؤب داخل الشركة، والعمل على تطوير إسلوب العمل ومنظومة قيادة الشركة بما يتناسب مع التطور في الأسواق التجارية، ويتميز هذا النوع من الشركات بسهولة تأسيسها عن تأسيس باقى أنواع الشركات، كما أن مسئولية كل فرد شريك في الشركة تكون محدودة بقدر حصتة في رأس مال الشركة، ولكن لا يتسنى للشركات العائلية ذات المسؤولية المحدودة أن تطرح أسهما للاكتتاب العام، وليس من حقها أن تصدر سندات مثلما هو متاح للشركات المساهمة، إلا أن حصص الشركة قابلة للتداول بين أفراد العائلة. ويقوم بإدارة الشركة شريك أو أكثر من بين أفراد العائلة، ويمكن أن يعهد بإدارتها إلى أفراد آخرين خارج العائلة، ولكن من حق أفراد العائلة أن يقوموا بمراقبة أعمال الشركة بطريقة قانونية وتنظيمية عن طريق مجلس الادارة مثلما هو الحال في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وتشترك معهم في ذلك شركة التوصية بالأسهم.(١)

وعودة إلى التعاريف المطبقة في دول الاتحاد الأوربي فإن تعدد هذه التعريفات يرجع إلى الاستخدامات المختلفة لمصطلح الشركة العائلية، فعلى سبيل المثال تستخدم قوانين العمل الدنماركية مصطلح الشركة العائلية عند الحديث عن توظيف صغار السن، ويستخدم قانون الدعم الزراعي الهنغاري ذات المصطلح عند تعريف الملكية الزراعية للعائلة، ويفرق القانون المدني الإيطالي بين الأعمال العادية والأعمال العائلية، Family Businesses ويعد عملاً عائليا كل عمل تملكه العائلة ممثلة بالزوج والزوجة والأبناء، ورد مصطلح " الشركات العائلية "، في القانون التجاري الفرنسي،

(١) د. فهد علي الزميع . الشركات العائلية: تحدي البقاء ودور قواعد الحوكمة في استمراريتها ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الرابعة – العدد ،١٥سبتمبر ٢٢, ، ص٢١١

حيث أشار المشرع الفرنسي ، إلي معيار المشاركة في الشركات العائلية ،ويسمى التعريف الفرنسي : " الشركات التي تمارس فييا العائلة سيطرة كبيرة على كل من الملكية والإدارة.

والشركة العائلية في الحقيقة ، لا يربطها فقط المصالح الاستثمارية المشتركة وإنما أيضا العلاقات الشخصية ، حيث تمثل وحدة ديناميكية تربطها العلاقة الأسرية بشكل أو بآخر،ويمكن تصنيف أي نوع من الأعمال على أنه " شركة عائلية" إذا توفرت فيه الشروط التالية :

- نسبة تملك أفراد العائلة لنسبة الأغلبية في رأس المال .
- نسبة تملك أفراد العائلة للتصويت سواء في مجلس إدارة الشركة أو جمعيتها العمومية.
- مدى قدرة أفراد العائلة على القيادة الإستراتيجية للشركة وتوجيهها.
- مدى مشاركة أجيال العائلة في إدارة الشركة.
- مدى توافر الرغبة داخل أفراد العائلة في إستمرار الشركة.

ب- <u>نشأة الشركات العائلية:</u>

الشركات العائلية كما هو معروف تاريخيا تنسب إلى أسم شخص هو مؤسسها وعميد العائلة ولأنها شركات مغلقة فى غالب الاحيان على أصحابها فان تصنيفها القانونى ينحصر فى عدة مسميات فهى أما ذات مسئولية محدودة أو تضامنية أو توصية بسيطة أو توصية بالأسهم يقتصر الانتفاع بها على أبناء العائلة وحدهم ولهم السلطة المطلقة فى إدارتها.

تبدأ معظم الشركات العائلية مع مؤسس الشركة الذى يجسد نظام الحوكمة بصفتة المالك صاحب السلطة المطلقة ومدير أعمال الشركة ، ويستخدم مؤسسو الشركات فى أحيان كثيرة مجالس استشارية الا أنهم يحتفظون بصورة عامة بجميع حقوق إتخاذالقرارات ويسعى بعض المؤسسين إلى اختيار وريث واحد قادر على إعادة خلق السلطة المركزة للمالك – المدير ، غير أن عدداً كبيراً منهم ينظر إلى الشركات العائلية كأرث جماعى يوزعونة على أفراد العائلة ، وعندما تنتقل الملكية عبر الأجيال فإنها تمر فى مراحل متميزة:(١)

١ـ مراحل تطور الشركات العائلية:

ـ المرحلة الأولى: هى تقاسم الوالدين الملكية مع أبنائهم وفى نهاية الأمر ينتهى .

ـ المرحلة الثانية: حيث يتقاسم الأخوة الملكية بروح الشراكة ويتعين عليهم أن يقرروا فيما بينهم كيف سيديرون الشركة ويتشاورون بصورة غير رسمية ، وهم يشكلون أحيانا مجلساً للمساعدة فى التوصل إلى الإجماع على منظومة معينة في إدارة الشركة، وفى هذه المرحلة قد تبدأ الأدوار فى التميز اذ قد يكون بعض الأخوة نشيطين فى الشركة بينما لا يتوافر ذلك فى الأخرين، وهنا نصل الى القدرة على الوصول لمرحلة الثقة بين أفراد العائلة، والتي تصبح بذلك العامل المؤثر لما ستكون علية منظومة إدارة الشركة العائلية.

وهو مرحلة تكوين المنشاة والاتجاه نحو تطويرها حيث يكون المالك هو المدير ويعبر عن المشاركة العاطفية والمادية والمالية للمالك، والمدير مع شركته، وهنا في هذه المرحلة فان العائلة لا تتدخل في شؤون الشركة ولا يشاركون في إدارتها بأي شكل

(١) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥

من الأشكال، حيث تتسم هذه المرحلة بقوة السلطة الإدارية وفاعليتها وتركز كافة الصلاحيات والقرارات في شخصه، وهي مرحلة الجيل الثاني وهي مشاركة الأبناء(الورثة) بعد وفاه مؤسس المنشاة أو عجزه عن العمل أو التنازل عن سلطاته وصلاحياته الإدارية والقانونية والمالية للشخص الثاني من أبناءه وغالباً ما يكون الابن الأكبر الذي يأخذ دور الأب ويستمر في العمل بقوة ونشاط .

وعلى الرغم من أن هذه المرحلة من أقل المراحل التي تظهر فيها حاجة عملية إلى إيجاد معايير حوكمة لضبط العمل في الشركة العائلية،إلا أنها تمثل أهمية خاصة للمراحل التالية في مصيرة الشركة في الجيلين الثاني والثالث، وتتمثل أهم النقاط الواجب تنظيمها في هذه المرحلة في ضرورة وضع خطة وخارطة طريق واضحة لكيفية إدارة الشركة بعد وفاة أو خروج المؤسسين ، Succession Plan وتهيئة الأبناء والخلفاء لتولي زمام إدارة الشركة، وتأتي أهمية تحقيق هذا الهدف أثناء إدارة المؤسس نفسه ،حيث أن تأثير المؤسس وسيطرته تمكنه من وضع الأطر التي يراها مناسبة للمرحلة الثالثة دون الحاجة إلى أن يدخل في مفاوضات ومساومات مع أبنائه.[1]

- المرحلة الثالثة: حيث يأتى الجيل الثالث من الورثة فيضم فى كثير من الحالات مجموعة متباينة من أبناء العمومة ويغير هذا عادة حجم العائلة ويؤدى إلى تمييز أكبر بين أدوار أفراد العائلة فقد يواصل أفراد العائلة المشاركة فى ادارة الشركة ، وفى مجلس الأدارة وفى الملكية وقد يصبح حجم حصص الملكية متباينا بشكل متزايد مع بقاء بعضها مركز فى يد بعض الشركاء وقد لايعكس مستوى مشاركتهم

(١) د. فهد علي الزميع . الشركات العائلية: تحدي البقاء ودور قواعد الحوكمة في استمراريتها ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الرابعة – العدد،٥ ١سبتمبر.٢٢ ، ص٢١١

بالضرورة مستوى مصلحتهم الاقتصادية وتقود هذه التعقيدات بصورة عامة إلى تطوير ممارسة أكثر رسمية للإدارة وعندما تخرج ملكية الأكثرية من الإدارة تكون لهم صفة الهيئة الموثوق فيها إلى حد أكبر ، وكثيرا ما يحدد مدى تنامي الثقة مباشرة بين المالكين المسيطرين وقادة الإدارة الشكل الذى ستتخذة الإدارة الرسمية فى هذه المرحلة وما اذا كانت العائلة قادرة على الأستمرار فى إيجاد إدارة فعالة أم لا ’ثم تؤدى مرحلة التوريث العائلية التالية إلى تغيير هام آخر فى حجم الملكية ، وفى هذه المرحلة يشكل تطور الإدارة العائلية الذى يعمل بالتوازى مع حوكمة إدارة الأعمال فى أحيان كثيرة سمة إضافية لنظام إدارة يتزايد طابعة الرسمى وتعقيداتة وقد يواصل أفراد العائلة مشاركتهم فى أوجة نظام الإدارة رابطين بذلك بين الملكية وبين مجلس الإدارة وبين ادارة الشركة وكثيرا ماتكون الشركة قد تحولت فى هذه المرحلة من مراحل الشركة إلى شركة قابضة .[1]

- المرحلة الرابعة: تعتبر المرحلة الثالثة (وما بعدها من مراحل) من أخطر وأصعب المراحل في حياة الشركات العائلية، ذلك لأنها تمثل بالنسبة لغالبية الشركات العائلية المرحلة الأخيرة في حياة الشركة، حيث تشهد هذه المرحلة انتقال الشركة من الأبناء إلى أحفاد المؤسسين مما يزيد عدد ملاك ومديري الشركة، وهو الأمر الذي يكون عائقا أمام إيجاد اتفاق بينهم حول إستراتيجية أعمال الشركة، وعليه تزداد التحديات وتنتقل بعدها الخلافات بين الأخوة في المرحلة الثانية لأفراد العائلة الجدد، بالإضافة إلى الصراع بين أفرع العائلة، فعل سبيل المثال تكثر الخلافات حول أحقية توظيف أفراد العائلة فتزداد الصراعات على المناصب العليا في الشركة وأحقية الجيل الثالث بالعمل بالشركة بغض النظر عن الكفاءة، ويمتد

(1) Jean-Christophe Boungou Bazika, L"entreprise Familiale,op. cit. p7

الخلاف إلى سياسة توزيع الأرباح، فالبعض يرى ضرورة تبنى أسلوباً لتوزيع أرباح مناسبة بينما القائمون على إدارة الشركة عادة ما يفضلون إعادة استثمار جزء من هذه الأرباح لتمويل توسعات الشركة، أو التخارج منها

٢- نماذج تاريخية لنشأة الشركات العائلية:[١]

- شركة سنسيبريزفى المملكة المتحدة :

وهى من- التجارب العالمية الناجحة من تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة وقد تأسست هذه الشركة كشركة عائلية عام ١٨٩٦ من قبل جون سنسيبرى وزوجتنة مارى وفى عام ١٩٧٣ تحولت إلى شركة مساهمة عامة فى قطاعات الأنتاج الغذائي ولها حوالي ٤٤٠ فرعا داخل المملكة المتحدة تبيع اكثر من ٢٣ ألف منتج منها ٤٠% تحت علامة سنسيبريز ولها العديد من المتاجر خارج المملكة المتحدة منها ١٧٠ متجرا فى الولايات المتحدة وقامت بانشاء بنك سنسيبرز فى المملكة المتحدة بالاشتراك مع بنك أسكتلندا وتحتفظ عائلة سنسيبريز حاليا بنسبة٣٠% من إجمالي أسهم الشركة وتحتل المرتبة ٢٠٣ بين شركات العالم وإجمالي إيراداتها ٦,٢٨ مليار دولار أمريكي.

- شركة دايملر-بنزاج فى ألمانيا:

وهى من الأمثلة الناجحة على الإندماج بين شركات عائلية ثم تحولها إلى شركة مساهمة عامة حيث تكونت عام ١٩٢٦ كشركة عائلية عن طريق الإندماج بين شركة كارل بنز وجوتليب دايملر وفى عام ١٩٩٨ قامت هذه الشركة بشراء شركة كرايزلر الأمريكية لصناعة السيارات وتشكلت شركة مساهمة عامة تحت أسم دايملر –

(١) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥

كرايزلر ولم تعد شركة عائلية حيث أن أكبر المساهمين فيها حاليا بنك وست ال بى الألمانى ١٤% تلية الكويت بنسبة ٧% ثم دويتشة البنك الألمانى بنسبة ٥% وفى المرتبة الرابعة أمارة دبى وتعد حاليا خامس أكبر منتج للسيارات فى العالم وتوفر أنشطة الخدمات المالية من خلال دايملر كرايزلر للخدمات المالية وتحتل المرتبة السابعة بين الشركات العالمية.

- شركة فورد للسيارات فى أمريكا:[1]

وهى أيضا من التجارب الناجحة للتحول من شركات عائلية إلى شركات مساهمة تأسست هذه الشركة في أمريكا عام ١٩١٩ من قبل فورد وزوجتة كلارا وابنة أيد سل وفى عام ١٩٣٦تحولت إلى شركة مساهمة مقفلة وفى عام ١٩٥٦ تحولت إلى شركة مساهمة عامة وتمتلك حاليا عائلة فورد أسهما توفر لها ٤٠% من القوة التصويتية وتحتل حاليا المرتبة الخامسة بين الشركات الامريكية والتاسعة على مستوى العالم وإيراداتها السنوية ١٧٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦ وتحتل المرتبة الثالثة بين شركات إنتاج السيارات فى العالم بعد جنرال موتورز الامريكية وتويوتا اليابانية.

- شركات الزامل الصناعية، وجرير المكتبية، و أحمد حسن فتيحى فى المملكة العربية السعودية:

ومن التجارب العملية الناجحة فى منطقة الخليج فى (المملكة العربية السعودية) للتحول من شركات عائلية إلى شركات مساهمة شركة الزامل الصناعية ، وشركة جرير المكتبية ، وشركة أحمد حسن فتيحى وهى من أكبر الشركات السعودية

(1) Christina Whidya Utami, Denny Bernardus, Gek Sintha, The Pattern Analysis of Family Business Succession: A Study on Medium Scale Family Business in Indonesia, European Research Studies Journal, Volume XX, Issue 2A, 2017, 461 .

فى بيع وتسويق المنتجات الفاخرة من الذهب والمجوهرات والساعات صاحبة تاريخ عريق فى هذا المجال ويلقب فتيحى بأنة صاحب الأوليات حيث كان من أوائل التجار الذين أستوردوا الذهب الإيطالي في السوق السعودية وقد أسس أول شركة ذات مسئولية محدودة مع والدة عام ١٩٦٥ ثم أستقل وأسس شركة خاصة بة تحت أسم شركة أحمد حسن فتيحى عام ١٩٧٠ لتتحول إلى شركة ذات مسؤولية محدودة عام ١٩٩٢ تحت اسم شركة أحمد حسن فتيحى المحدودة برأس مال ٢٠٠ مليون ريال وفى عام ١٩٩٨ تحولت الشركة إلى شركة مساهمة عامة وتصبح أول شركة سعودية تنتقل من نظام الشركات العائلية إلى نظام الشركات المساهمة وتتداول أسهمها فى سوق الأسهم ويبلغ رأس مال الشركة حاليا ٣٨٥ مليون ريال فيما تبلغ قيمتها السوقية ١١ مليار ريال.

المطلب الثاني

أنواع وخصائص الشركات العائلية

- تمهيد وتقسيم:

لفهم فكرة الشركات العائلية لابد لنا من التعرف على أنواع تلك الشركات، وخصائصها،حتى نتمكن من التعرف على الدور الهام لتلك النوعية من الشركات، وذلك على الوجة التالى:

أ-أنواع الشركات العائلية:[1]

وهناك عدة أشكال للشركات العائلية ، والتي قد تختلف فيما بينها من خلال بعض العناصر التي يمكن إجمالها فيما يلى :

(١) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥

- الشركة العائلية البسيطة: ويكون نشاطها فردى في مجال واحد، وتنتقل الملكية فيها إلى الابن الكبير من كل جيل، وتساهم سمعة الشركة في نجاحها، كما تتميز هذا النوع من الشركات العائلية، بقلة أعداد أفرادها، مما يستتبع ذلك بساطة الإدارة بها ومرونتها وعدم التعقيد في إدارتها.
- الشركة العائلية ذات الطابع الإداري المشترك: الشركات من هذا النوع بسيطة نسبيا ، حيث يتشارك أفراد العائلة في إدارة الشركة، والملكية، أو إحداهما، وقد يؤدى نظام الأسرة الى توزيع أدوار القيادة، وتأثير العائلة في توزيع مكان كل قيادة، وتأثير الروابط العائلية في توزيع العمل وقيادتة.
- الشركات العائلية متنوعة الأعمال محدودة أفراد الأسرة: وتتميز بتنوع أعمال الشركة، رغم قلة أعداد أفراد العيلة المالكة، مما يؤدى إلى اللجوء الى جذب أشخاص من خارج العائلة للمساعدة في إدارة الشركة، ويتميزون بالموهبة، للمساعدة في تطوير المنظومة الإدارية للشركة، مما يمكن أفراد العائلة المحدودة المالكين الى القدرة على المنافسة في السوق، مع كثرة أنشطة الشركة.
- الشركات العائلية ذات الطابع الأسري و التجاري المعقد: في هذا النوع من الشركات، والتي تكون طويلة العمر نسبيا والتي تصل الى ثلاثة أجيال متتالية، الى اللجوء الى إشراك نماذج جديدة ذات موهبة للمساعدة في إدارة وتطوير الشركة .[1]

(١) د. عماد الدين عبدالحي . بدائل حوكمة الشركات العائلية في دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة قانونية تطبيقية مقارنة ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية – ملحق خاص – العدد ٤-الجزء الأول – مايو ، ٢٠١٩ص . ١٩

ب- خصائص الشركات العائلية:

١-عنصر العائلية:

أن مايميز الشركات العائلية عن غيرها من الشركات، هو توافر عنصر العائلية، بما يستتبع ذلك من نتائج، والتي تتمثل في مشاركة أفراد العائلة، وذلك يتطلب توافر عنصرين هما:

(أ) مشاركة أفراد العائلة في إدارة الشركة:

تظهر مشاركة أفراد العائلة بداية من الجيل الأول، حيث يتولى قيادة الشركة فرد من العائلة تكون لة السيطرة على الشركة العائلية، وأمام الاختلاف الواضح بين الشركات العائلية وغيرها من الشركات، كان لابد التعرف عل مصلح العائلة، ويعنى مصطلح العائلة : مزيج بين اثنين أو أكثر من الأشخاص تربطهم علاقة متبادلة سوا كانت ولادة أو تبنى، مع إضافة أعضاء جدد من خلال التبنى والإنجاب، أو هي الوحدة الجامعية والتى تعتبر أساسية في المجتمع والتى تعتمد على الحياة المتبادلة من أقارب بالدم .

(ب) نسبة تملك وسيطرة أفراد العائلة فى الشركة:

يختلف مفهوم السيرة تبعا لاختلاف طرق تحديد نسب تملك أفراد الشركات العائلية، ومفهوم السيطرة يشمل فى كل الأحوال: السيطرة الناتجة عن ملكية أكرية الحصص أو أسهم الشركة، وأما بالنسبة لمعنى الملكية، فهى القدرة على تصرف الشريك بمفردة فى الممتلكلت والفوائد التى تجلبها الشركة بما لايخالف القوانين، ولا يعنى السيطرة على ملكية الحصص والأسهم أنها تعنى ملكية ١٠٠% من الأسهم والحصص، بل قد تحتفظ العائلة بنسبة كبيرة من أسهم الشركة.

٢-عنصر تطور أعمال العائلة:

يعد تطور أعمال العائلة ، من أهم المعايير التي تميز الشركات العائمية ،عن غيرها من الشركات، وعلى ضوء هذا نتناول هذا العنصر من خلال معياريين:

(أ) المعيار الأول-تطور العائلة:

يختلف تطور العائمة عن تطور الملكية والشركة أثناء تطورها ، ذلك أن الساعة البيولوجية تحدد جميع أفراد العائلة، ومن المستحيل التنبؤ بطول العمر والتأثير علية ، إلا أن ما يمكن القيام بة ، هو قدرة أفراد العائلة على التوقع والتأثير، في مرحلة تغيير الملكية ومراحل دورة حياة المؤسس ، والاستجابة الكافية لتطور أجيال جديدة في العائلة ، وإنشاء قنوات اتصال بين أفراد العائلة و كذلك القدرة على التخطيط طويل الأجل، لتحقيق البقاء عبر الأجيال وعلي ضوء ذلك تتسم - الشركات العائلية ، بأنها شركات متعددة الأجيال حيث تبدأ عادة مع شخص " المؤسس ،" و تمر بمراح تنتق فيها الملكية عبر الأجيال كما تتسم هذه الشركات بالعمر القصير ، فعادة ما يكون متوسط عمرها لايتعدى أربعة وعشرون عاماً، ولايمثل ذلك إلا جيل.[١]

(ب)المعيار الثانى :تطور أعمال العائلة:

يلاحظ أن الأعمال العائلية لا يمكن تمييزها عن طريق حجميا حيث تأتي الشركات العائلية في جميع أنحاء العالم ،بأشكال وأحجام - مختلفة و تتراوح من الشركات الصغيرة ، إلى الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة و ينبغي عدم - الخلط بين الشركات العائلية ، و فئة الشركات الصغيرة

---

(١) د. فهد علي الزميع . الشركات العائلية: تحدي البقاء ودور قواعد الحوكمة في استمراريتها ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الرابعة – العدد،٥ ١سبتمبر ٢٢. ، ص٢١١

والمتوسطة ؛ فإذا كان العديد من الشركات العائلية من الشركات الصغيرة والمتوسطة ، إلا أن العكس ليس صحيحا ؛ إذ ليس كل الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجة تحدي " الشركات العائلية"، وإزاء القول بأن الأعمال العائلية لا يمكن تمييزها ، عن طريق حجمها ، إلا أن العديد من الشركات العائلية تتدرج في الحجم.

وتبدأ الشركات العائلية نشاطها عادة كمشروعات صغيرة ، والتي تنشأ عادة من تقاليد الحرف، في أواخر الستينيات والسبعينيات والثمانينيات (من القرن الماضي) ، ولكف تطورت وفرضت وجودها بالأسواق العالمية ، و اكتسبت زخماً حقيقياً في إحياء إقتصاد السوق.

و من الثابت أيضاً أن العديد من أكبر الشركات متعددة الجنسيات ، بدأت أعمالها كشركات عائلية ، ويمكن الإشارة أن : حوالي ٩١% من الشركات العالمية، بدأت كشركات عائلية، أيضآ نجد الشركات العائلية الضخمة في جميع أنحاء العالم، في مختلف القطاعات التي تغذي الاقتصاد الوطني ، كقطاع الصناعة والزراعة والتجارة والوكالات التجارية وأعمال البنوك والثروة السمكية، وقطاع العقارات والمقاولات،وقطاع الاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة وغيرها ،كما أن الشركات العائلية دور بارز رئيسي في بناء البنية التحتية الرئيسية ، إذاء عدم قدرة الحكومة على التدخل من تلقاء نفسها.

المطلب الثالث

مزايا وعيوب الشركات العائلية

- تمهيد وتقسيم:

للتعرف على فكرة الشركات العائلية، كان لابد لنا من التعرف على مزايا وعيوب تلك النوعية من الشركات، حتى تتيح لنا الرؤية حول أهمية الدور التي تلعبة تلك النوعية من الشركات على مستوى الاقتصاد الدولى والإقليمى، وذلك على النحو التالى:

أ-مزايا الشركات العائلية:(١)

تتميز الشركات العائلية بالعديد من المميزات والتي تميزها عن باقى الشركات ويمكن إجمال هذه المميزات فيما يلى:

١- الترابط الأسرى وستمرار تعاقب الأجيال:

حيث تنمو الشركة عبر تعاقب الأجيال وتتغير وتتكيف مع المتغيرات، فمع تقدم المدراء التنفيذيين في العمر يكون لديهم الرغبة في الابتعاد عن الإدارة اليومية للشركة، لذلك ينبغي أن يكون هناك استعداد لتعيين أجيال جديدة، يجب أن يكون هناك مستوى من التغيير الجذري في الشركة مع كل قيادة جديدة، فيمكن أن يساعد ذلك في جلب خبرة مختلفة وتجديد الاستراتيجيات، إضافة إلى تحقيق النمو والربحية في المستقبل.

---

(١) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥

وأول ميزة تتصف بها الشركات العائلية الترابط الأسري والاحترام المتبادل بين الشركاء. من الأمور التي لاحظتها في الشركات العائلية دون غيرها من أنواع الشركات وجود ترابط أسري قوي بين الشركاء واحترام وتقدير متبادل بينهم، كما يوجد الإيثار والتضحية والتعاون. وهذه السمات سمات إيجابية قلما توجد في معظم قطاعات الأعمال وهي نقاط إيجابية يجب أن تستثمر في بناء وتطوير هذا النوع من الشركات.

٢ـ الاستعداد لتقديم التضحيات:(١)

ينبغي أن يكون كل فرد من أفراد العائلة في الشركة على استعداد لتقديم التضحيات على مستوى حياته الشخصية وموارده المالية، فالشركات التي تشهد نموًا أفضل هي التي يقدم أصحابها تضحيات شخصية، عادة ما تعتمد قيادة شركة عائلية على موقع كل فرد في العائلة. هذا يعني أنه ستكون هناك دائمًا قيادة مستقرة لضمان حسن سير شؤون العمل.

تتمثل إحدى مزايا الشركات العائلية في حقيقة أن الجيل الأول يمكنه وضع الأسس للجيل التالي ، كما سيكون ملتزمًا بالأخلاق والمشاعر ، لتنفيذ الخطط التي تم توقعها بالفعل ، سواء كانت نفسها أو محسنة ، رعاية مصالح أسلافهم، يعطي التخطيط طويل المدى ميزة تنافسية داخلية للشركات المملوكة للعائلة ، نظرًا لحقيقة أن القرارات تُتخذ بناءً على العوائد المستقبلية.

(1) Amber Qurashi, Iftikhar Hussain, Faryal Mushtaq, Assad-Ullah,The Dilemma of Success and Failure in Family Business: Overcoming Failure and Attaining Success , International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences July 2013 p162.

٣- إعادة الاستثمار:

تضحية كل فرد ببعض الموارد المالية على المدى القصير يسمح بإعادة الاستثمار في الشركة، مما يساعد على الازدهار على المدى الطويل، فالحفاظ على جزء من رأس المال، واستخدامه في الاستثمار، سوف يوفر للشركة فرصة تطوير الشركة باستمرار، ودعمها في مواجهة عدم الاستقرار ،وقد يمثل ذلك تحديًا للشركات العائلية، خاصة إذا كان أفراد العائلة يأخذون أموالاً من الشركة لأغراض شخصية، ولا يضعف هذا الأمر المؤسسة فحسب، لكنه يمكن أن يولد العديد من المشاعر السلبية بين الأفراد، ويؤثر على الشركة.

٤- الرغبة في تنويع الأعمال:[١]

يساعد توسع الشركة ودخولها مجالات جديدة لم تدخلها من قبل على حماية الأموال والأرباح بشكل أفضل في اوقات الانكماش الاقتصادي، وفي سبيل ذلك تحتاج الشركات العائلية إلى تنويع محفظتها، كعنصر أساسي في استراتيجية الشركة على المدى الطويل، فالقدرة المالية والإمكانات المادية العالية لهذه الشركات تمكن الشركات العائلية من تطوير أعمالها واستثمار إمكاناتها نحو الأفضل، والأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل هناك استعداد من قبل الشركاء لتمويل الشركة ودعم نشاطاتها إذا لزم الأمر. وهذا يقودنا إلى ميزة أخرى لاحظتها في الشركات العائلية وهي رغبة الشركات العائلية في التطوير ودفع المبالغ الباهظة من أجل ذلك. فمن الملاحظ وجود الرغبة الأكيدة مع الإصرار المستمر من قبل الشركاء لتطوير أعمال الشركة والرقي بها والتغلب على

(١) د. فهد علي الزميع . الشركات العائلية: تحدي البقاء ودور قواعد الحوكمة في استمراريتها ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الرابعة – العدد ،١٥سبتمبر .٢٢ ، ص٢١١

المعوقات التي تواجهها. وهذه نقطة إيجابية تبشر بمستقبل زاهر للشركات العائلية ويجب الإشادة بها وتأكيد استمرارها.

٥- مواكبة التغييرات:

فمن مميزات الشركات العائلية أنها تظل الشركة مواكبة للتغييرات التي تحدث من حولها باستمرار، فمن الضروري أن تفهم الصناعات الناشئة والمتناقصة، وإذا بدأ قطاع ما يختفي فيجب أن تكون الشركة مستعدة لتقديم شيء جديد إلى السوق ،ورغم أنه ليس بإمكان أحد التنبؤ بما يمكن حدوثه، إلا أن من المفيد للشركة أن يكون لديها معلومات عن معدلات نمو القطاعات المختلفة في المنطقة.

٦- القيمة واحترام الموظفين:

الولاء هو أساس أي شركة عائلية، ولا يتعلق الأمر بأفراد العائلة فحسب، بل بكل موظفي الشركة، فاحترام وتقدير الموظفين المخلصين وتقديم المكافآت لهم أمر ضروري، لأنه سيعود بالنفع على الشركة. يوجد لدى الشركات العائلية موارد بشرية جيدة ولديها ولاء ورغبة في العمل ولكن ينقصها التطوير والتحفيز والاستثمار فيها. فرأس المال البشري يعتبر أهم مقوم من مقومات النجاح لأي مشروع أو منشأة.

٧- التخطيط طويل الأجل:

تتمثل إحدى مزايا الشركات العائلية في حقيقة أن الجيل الأول يمكنه وضع الأسس للجيل التالي ، كما سيكون ملتزمًا بالأخلاق والمشاعر ، لتنفيذ الخطط التي تم توقعها بالفعل ، سواء كانت نفسها أو محسنة ، رعاية مصالح أسلافهم ، يعطي التخطيط طويل المدى ميزة تنافسية داخلية للشركات المملوكة للعائلة ، نظرًا لحقيقة أن القرارات تُتخذ بناءً على العوائد المستقبلية.

ب-عيوب الشركات العائلية:[١]

على الرغم من المميزات المتعددة للشركات العائلية إلا أن ذلك لايخلو من تواجد الكثير من العيوب التي تتسم بها تلك النوعية من الشركات، ويمكن إجمالها فيما يلى:

١- الصراع في إدارة الشركة :

فالشركات العائلية مليئة بالإختلافات و التباينات ، و ليس هناك مواصفات معينة لمن يستحق أن يصبح المدير، وتنشأ الخلافات بين أفراد العائلة، حيث يتخيل كل فرد منهم بأنة الأفضل في المنصب، ومن هنا تنشأ الخلافات والمنازعات .

٢- انتقال الصراعات بين أفراد العائلة إلى بيئة العمل :

فعندما يغضب أحد أفراد العائلة على ابن لة في الشركة، فينتقل ذلك الخلاف بينهم الى بيئة العمل . وقد يترك أحد أفراد الشركة العائلية العمل بالشركة بسبب خلاف شخصى مع طرف آخر من العائلة في الشركة، وقد يستغل بعض افراد الاسرة صلاحياتهم ويفرضون آراءهم ووجهات نظرهم بطريقة تعسفية. وفي هذه الحالة من الممكن ان يطلبوا مثلاً من الموظفين الآخرين القيام بمهمات غير مفيدة او لا تصب في مصلحة العمل العامة اوتؤدي الى نتائج غير مرضية، قد لا يتمكن كل افراد العائلة من الفصل بين حياتهم الاسرية وتلك المهنية. ومن الممكن ان ينقلوا بعض هواجسهم الخاصة الى المكتب او المؤسسة. وهو ما قدر يؤثر سلباً على حسن سير العمل.

٣- انعدام الخصوصية :[٢]

---

(١) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥

(2) Christina Whidya Utami, Denny Bernardus, Gek Sintha, The Pattern Analysis of Family Business Succession: A Study on =

يتسبب الوجود اليومى الدائم بين أفراد العائلة في الشركة، الى انعدام الخصوصية فيما بينهم، الأمر الذى قد يؤدى إلى إحساسهم بالضيق، فينتشر ذلك الضيق في علاقتهم ببعض، مما يؤثر ذلك على بيئة العمل داخل الشركة، الأمر الذى يجب فية على الشركة أن تحترم خصوصية أفراد العائلة داخل الشركة .

٤- تخوف المؤسس من نقل قيادة الشركة لمن يخلفه :(١)

يؤدى هذا التخوف من نقل القيادة للأجيال التابعة نتيجة لكبر السن أو الضعف، أو المرض الى ضعف التطور في إدارة الشركة، أو نموها، نظراً لضعف إمدادها بالعناصر الجديدة الشابة التي تستطيع من خلال أفكار جديدة من تطوير منظومة العمل في الشركة .

٥- تحديد القيادة:

يؤدى وفاة مؤسس الشركة إلى حدوث مشكلة لمن تنتقل رئاسة الشركة، قد يدى ذلك في بعض الحالات الى إنقضاء الشركة العائلية،عن طريق بيعها أو إفلاسها بسبب خلاف الورثة على رئاسة الشركة، وعلى الرغم من أن بعض أفراد العائلة غير مؤهلين لشغل منصب معين في الشركة ، إلا أنهم قد يصرون على منح المنصب لهم، ويزعمون أن هذا حقهم دون التفكير فيما إذا كانوا مؤهلين لهذا المنصب أم لا.

٦- الحد من الأفكار الجديدة :(٢)

=

Medium Scale Family Business in Indonesia, European Research Studies Journal, Volume XX, Issue 2A, 2017, 461 .

(1) Zoheir Ezziane, Elias Mazzawi, and Benoit Leleux, op. cit, p163 ; PwC India Family Business Survey 2019 , p 36.

(٢) د. فهد علي الزميع . الشركات العائلية: تحدي البقاء ودور قواعد الحوكمة في استمراريتها ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الرابعة – العدد ،١٥سبتمبر.٢٢ ، ص٢١١

عيب آخر للعمل مع الشركات العائلية هو أنه من المرجح أن يكون هناك إعادة تدوير للأفكار القديمة. والأفكار الجديدة هي التي تجعل الأعمال التجارية تنمو. في شركة عائلية ، سيكون لديك معظم الأعضاء يفكرون دائمًا على نفس المنوال أثناء اجتماعات العمل، وهذا قد يجعل من الصعب اكتشاف النقاط العمياء التي ستعيق نمو الأعمال. لهذا السبب ستكون هناك جلسات عصف ذهني مملة.

٧- خلط التدفق النقدي للشركة بالنقد للمصاريف الشخصية:

هذه إحدى عيوب الشركات العائلية التي نراها حتى في أصغرها ، مثل عندما يكون هناك متجر ويأخذ شخص ما نقودًا من الصندوق لأنه يحتاج إلى شراء شيء ما،أو ربما يشعر أنه لأنه عضو يمكنه وضع يديه في الإدارة دون داع، ومن الأهمية بمكان احترام التدفق النقدي للشركة ، وكذلك أي احتياطيات نقدية أخرى، حيث يجب أن يكون كل موظف ، بغض النظر عن منصبه ، قادرًا على الاعتماد على راتبه أو راتبه وإدارة حياته معه حتى لا يضر بالاستقرار المالي للشركة أو يخلق عادات سيئة.

المبحث الثاني

الإتجاهات القانونية في إعتبار الشركة العائلية شركة شخص واحد أو شركة أشخاص

تمهيد وتقسيم:

من الأهمية تحديد الشكل القانوني للشركات العائلية نظراً لأنها لاتشكل شكل مميز عن غيرها من الأشكال العامة المعروفة للشركات، وعلية فقد حاول الفقة، والتشريعات في وضعها فى الشكل الذى يتوافق مع الأشكال العامة للشركات المنصوص عليها في قوانين الشركات، كشركات الشخص الواحد، وشركات الأشخاص والشركات ذات المسئولية المحدودة، وشركات التوصية بنوعيها، أو شركات المساهمة.

وتبدو الأهمية في تحديد شكل الشركات العائلية، هو تحديد الآلية القانونية في التعامل مع الشركة، نظراً لإختلاف تلك الآلية من شكل إلى الآخر، سوا في طبيعة الإلتزام، وحق الدائنين، وكيفية تقسيم الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى إضفاء الشرعية القانونية على الشركة ككيان، وعلى جميع تصرفاتها، وبناء علية لا تخضع الشركات العائلية لقانون الشركات إلا إذا أخذت شكل أحد الأشكال المنصوص عليها في قوانين الشركات، وعلي ضوء ذلك، نسلط الضوء على الأشكال القانونية العامة للشركات التي تتوافق مع الشركة العائلية، وعلية قمنا بالتحدث عن الإتجاهات القانونية في مدى إمكانية اتخاذ الشركات العائلية شكل شركة الشخص الواحد أو شركات الأشخاص، وتقديرنا في ذلك .

وعلية فقد تم تقسيم المبحث الثانى إلى ثلاثة مطالب، وذلك على النحو التالى:

المطلب الأول:الشركة العائلية كشركة شخص واحد.

المطلب الثاني: الشركة العائلية كشركة أشخاص .

المطلب الثالث: تقدير شكل الشركة العائلية كشركة شخص واحد أو شركة أشخاص.

المطلب الأول

الشركات العائلية كشركة شخص واحد

- تمهيد وتقسيم:

نصت بعض التشريعات ومن ضمنها التشريع الإماراتى، أن الشركات العائلية قد تأخذ شكل شركة الشخص الواحد، مما يجدر بنا فهم مضمون شركة الشخص الواحد، ومطابقة ذلك على الشركة العائلية، كما سيأتى شرحة على الوجة التالى:

أ- مفهوم شركة الشخص الواحد:

الشركات في العموم لابد عند تأسيسها أن تتكون من شريكين فأكثر، الأمر الذى قد يؤدى في حالة وفاة أحد الشركاء في شركة إلى إنقضاء الشركة نظراً لعدم إكتمال النصاب الخاص بها في عدد الشركاء، مما قد يؤثر في الاقتصاد الوطنى للدولة، وعلية ومع تطور الاقتصاد وما تبعة من تطور التشريعات، أدى ذلك إلى إنشاء الشركات ذات المسئولية المحدودة، والتي منها وجدت شركة الشخص الواحد،والتي تؤسس بإرادة

منفردة، وتكون مسؤلية مؤسسها محدودة بقدر رأس المال الذى ساهم بة فيها .

ويتم تأسيس شركة الشخص الواحد من خلال طريقتين:[١]

-أن تؤسس في المبتدأ من شريك واحد، وهو مايسمى بالتأسيس المباشر.

- أن تؤول ملكية إحدى الشركات إلى شريك واحد، فتصبح هذه الشركة شركة شخص واحد .

وقد اعترفت كثير من التشريعات الغربية والعربية بشركة الشخص الواحد، والتي من بينها التشريع المصرى بالقانون رقم(٤) لسنة ٢٠١٨، والمعدل لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والذى عرف شركة الشخص الواحد بأنها " هي شركة يمتلك رأس مالها بالكامل شخص واحد سواء كان هذا الشخص طبيعى أو إعتبارى، ولا يسأل مؤسس الشركة عن إلتزاماتها إلا في حدود رأس مال الشركة، وذلك في حدود الأغراض التي أنشأت من أجلها".

ومن هذا التشريع نلاحظ أن المشرع المصرى قد إعتبر شركة الشخص الواحد شركة ذات مسؤولية محدودة، ويتتبع ذلك أن دائن الشركة لايمكنهم من ملاحقة الشركة إلا في حدود ديونهم تجاة الشركة، كما أنة ليس لهم الحق في التنفيذ على أموال الشريك الواحد الشخصية، وليس لهم حق رهن أموال الشريك الواحد إلا إذا كانت مخصصة لرأس مال الشركة،حيث أن الزمة المالية للشركة مستقلة عن الذمة المالية الشخصية للشخص الواحد مالك الشركة.[٢]

---

(١) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥

(٢) د. سميحة القليوبي . شركة الشخص الواحد .مجلة جمعية الضرائب المصرية ، المجلد السابع العدد السابع والعشرين ، أغسطس ، ، ١٩٩٧ص .٩

ووفقاً لقانون الشركات الإمارات الصادر بمرسوم بقانون رقم(٣٢) لسنة ٢٠٢١ ، حيث عرف شركة الشخص الواحد بأنها شكل من أشكال الشركة ذات المسؤولية المحدودة وبالتالي يمكن تعريفها بأنها" شركة يتم تأسيسها من قبل شخص واحد، وهو الذى يتقدم برأس المال، وتكون مسؤوليتة عن ديون تلك الشركة بمقدار ماقدمة من رأس مال حين تأسيسها" ، ووفقاً لقانون الشركات الكويتى رقم (١) لسنة ٢٠١٦،"كل مشروع يمتلك رأس ماله بالكامل شخص واحد طبيعي أو اعتباري" ، لا يسأل مالك الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأس المال المخصص للشركة، وفى حالة تعدد ملاك حصص رأس مال الشركة تتحول إلى شركة ذات مسؤولية محدودة، ومن هنا نلاحظ أن المشرع الإماراتى والكويتى، قد سلك نفس النهج في تعريفة لشركة الشخص الواحد، وعلية فإن شركة الشخص الواحد تتميز ببعض الخصائص العامة يمكن إجمالها فيما يلى:

- يمكن لمالك الشركة القيام بإدارة الشركة، وفقًا لما تقتضيه القوانين المنظمة لإدارة الشركات.
- لا يشترط أن يكون مالك أو مؤسس الشركة تاجرًا.
- يكون لمالك الشركة كافة الصلاحيات في أخذ أي قرارات، وتطبيقها دون الحاجة لموافقة أحد من أفراد الشركة.
- المرونة الضريبية، حيث يتم خصم جميع المصروفات مثل الإيجار والفائدة والرواتب والحوافز من الضرائب التي تقوم الشركة بدفعها.
- يمكن من خلال شركة الشخص الواحد القيام بالأعمال والأنشطة، وعقد صفقات، وشراء ممتلكات، وحتى رفع دعاوى قضائية بشكل منفصل ومستقل عن المالك، وذلك لأنها تتمتع بهوية قانونية مستقلة.

- وتعتبر الذمة المالية لهذا النوع من الشركات مستقلة عن الذمة المالية للمالك، حيث تكون الشركة بكل أموالها ومواردها مسئولة عن الديون والمصروفات المترتبة عليها.
- لا يمكن الحجز على ممتلكات وأموال المالك الخاصة في حالة وجود عجز في دفع الدين.
- يمكن حل هذا النوع من الشركات لعدة أسباب مثل الوفاة أوالتصفية الإجبارية أو الاختيارية.

ب-تطبيق شكل شركة الشخص الواحد على الشركة العائلية:

بعد سرد ماسبق عن مفهوم شركة الشخص الواحد، وتعريف التشريع المصرى لهذة النوعية من الشركات، وكذلك قانون الإمارات رقم (٣٧) لسنة ٢٠٢٢، والذى نص على إمكانية أن تتأسس الشركة العائلية وتأخذ شكل شركة الشخص الواحد،وبالتالى ماينتج عن تلك التعريفات من خصائص لشركة الشخص الواحد وبتطبيق ذلك على الشركة العائلية، نلاحظ إمكانية تواجد أوجة تشابة فيما بين نوعى الشركتين، وخاصة في بداية إنشاء بعض الشركات العائلية، حيث قد تأخذ الشركة العائلية شكل شركة الشخص الواحد، حيث يستطيع مؤسس العائلة من تأسيس شركة بمفردة، فتطبيقاً لذلك تنص المادة رقم (٣) من مرسوم بقانون إتحادى رقم(٣٧) لسنة ٢٠٢٢ بشأن الشركات العائلية حيث نص صراحة، على أنة يتم تأسيس الشركات العائلية بقرار ملاك يملكون أغلبية حصصها، ويتم تسجيلها كشركة عائلية، وتأخذ أي شكل من أشكال الشركات المنصوص عليها في قانون الشركات رقم(٣٢) لسنة٢٠٢١، بما في ذلك شركة الشخص الواحد أو التشريعات المعمول بها فى المناطق الحرة.[١]

(١) د. عماد الدين عبدالحي . بدائل حوكمة الشركات العائلية في دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة قانونية تطبيقية مقارنة ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية – ملحق خاص – العدد ٤-الجزء الأول – مايو ، ٢٠١٩ص . ١٩

وعلية ووفقاً لذلك فيكون المشرع الإماراتى قد ربط بين شركة الشخص الواحد وبين الشركة العائلية، وهذا يرجع إلى أن أغلب الشركات العائلية في الإمارات يكون مؤسسها هو رب العائلة، حتى ولو تدخل معة فى شراكة الشركة فيما بعد أفراد آخريين من العائلة، حيث أنة مايميز الشركات العائلية وتحديد هويتها هي السيطرة ونسبة الملكية العائلية في الشركة، سواء كانت ملك لشخص واحد أو إنتقلت تلك الملكية عبر أجيال أخرى داخل العائلة، ومشاركة أفراد العائلة في تلك الإدارة، وعلية فإن توافر عنصر العائلية والذى يميز الشركة العائلية عن غيرها من الشركات قد يتوفر في شخص واحد، هو مؤسس الشركة.(١)

وفى تحليل لمعنى الملكية، فمن جانب المعنى الشخصى نرى بأنة تعرف الملكية بأنها القدرة على تصرف الشخص بمفردة في الفوائد والممتلكات والفوائد التي يمتلكها شخص بمفردة أو تمتلكها أفراد في العائلة، بما لايتعارض مع القوانين، أما معنى مصطلح السيطرة على رأس المال، كأحد المعايير المميزة للشركات العائلية عن غيرها من الشركات، سواء كانت تلك السيطرة على الملكية في يد فرد بنفسة أو في يد عدد من الأفراد في نفس العائلة، وهذا لايعنى بالضرورة أن تكون تلك الملكية بنسبة ١٠٠% من الأسهم والحصص، بل قد يحتفظ هذا الشخص أو أشخاص العائلة بنسبة كبيرة من الأسهم والحصص.

وبالنسبة للقانون المصرى، فقد شرع شركة الشخص الواحد بالقانون رقم(٤) لسنة ٢٠١٨ ،بتعديل أحكام قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ،ووفقاً لنص القانون يجوز لكل شخص طبيعى، أو اعتباري فى حدود الأغراض التى أنشئ من

(١) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥

أجلها، أن يؤسس بمفرده شركة من شركات الشخص الواحد وفقاً لأحكام هذا القانون، وتكون هذه الشركة محدودة المسئولية، وفى ذلك ذلك إعتبر المشرع الشخصية المعنوية للشركة مستقلة عن الشخصية المعنوية للشخص مالك الشركة ،ونص القانون على أن تنطبق على شركة الشخص الواحد أحكام الشركات ذات المسئولية المحدودة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون، إلا أن القانون المصرى لم يقم بتنظيم الشركات العائلية بنص خاص أو تعديل في قانون الشركات المصرى، وعلية فإنة من الصعب معرفة التوجة نحو تحديد شكل تلك الشركات العائلية[١].

المطلب الثاني

الشركة العائلية كشركة أشخاص

- تمهيد وتقسيم:

قد تأخذ الشركات العائلية أحد أشكال الشركات العامة ، ومن تلك الأشكال شكل شركات الأشخاص، مما يجدر بنا فهم مضمون شركات الأشخاص، ومطابقة ذلك على الشركة العائلية، كما سيأتى شرحة على الوجة التالى:

أ-مفهوم شركة الأشخاص:

شركات الأشخاص تقوم على شراكة أكثر من شخص، وتسمى شركات الحصص؛ حيث يملك كل شخص حصته من رأس مال الشركة، ويتم تقسيم الأرباح على

(١) د. خالد الحامض، الاطار التنظيمي والقانوني الملائم لاستمرارية ونمو الشركات العائلية العربية، ورقة عمل مقدمة في "ملتقى "الشركات العائلية في العالم العربي،" دمشق – الجمهورية العربية السورية، سبتمبر ، ٢٠٠٣ص٦٥ .

جميع الشركاء بناءً على نسبة حصة كل شريك من إجمالي رأس المال. في الشائع من أحوال شركات الأشخاص يتم التعامل مع أصحاب الشركة بصفتهم الشخصية، وكذلك يتحملوا الخسائر والديون ويسددونها حتى ولو من ممتلكاتهم الخاصة، وهو ما يزيد نسبة المخاطرة التي يتحملونها، ولكن يزيد من ثقة المتعاملين مع الشركة.

هي من الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي وتتكون من عدد من الشركاء والتي تربطهم علاقة فيما بينهم، كالقرابة أو الصداقة أو أي نوع من المعرفة الشخصية فيما بينهم، ونظراً لقيامها على الإعتبار الشخصى فإن الشركة تنحل بوفاة أحد الشركاء، أو إذا إنسحب من الشركة أو يكون هذا الشريك قد فقد أهليتة، بالإضافة الى أن اى شريك فيها لايستيع التنازل عن حصتة في الشركة الا بعد موافقة باقى الشركاء، ويمكن تقسيم شركات الأشخاص إلي ثلاث أنواع هي :[1]

١ ـ شركة التضامن:

و هي عقد شراكة يلتزم فيها فردين أو أكثر بالمساهمة في مشروع مالى من خلال تقديم كل طرف حصة مالية أو المشاركة بالعمل، وإقتسام ماينت عن ذلك من ربح أو خسارة،ومن هذا التعريف يتبين أن قيام شركة التضامن يعتمد على :

(أ) وجود عقد للشركة ينشأ على موافقة أطرافة التي يجب أن تتوافر فيهم الأهلية و أن يكن العقد مكتوباً و يتم إشهاره .

(ب) مساهمة الشركاء بأن يتعهد كل منهم بتقديم حصة في رأس المال فى صورة نقدية أو عينية أو عمل.

(١) د. خليل فيكتور تادرس، المبادئ العامة للأعمال التجارية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٤

(ج) نية المشاركة و ذلك بقبول ما ينشأ عن نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة و توزيعة طبقاً لأسس معينة ينص عليها العقد و لما كانت شركات التضامن تقوم على أساس العلاقات الشخصية و الثقة المتبادلة بين الشركاء.

و تتميز شركات التضامن بالخصائص الآتية :[1]

أ- عدم قابلية حصص رأس المال للتداول أوإنتقالها لورثة الشريك إلا برضاء جميع الشركاء .

ب-المسئولية التضامنية و غير المحدودة حيث أن كل شريك مسئول بمفردة بالتضامن مع بقية الشركاء و المسئولية تتعدي إلي أمواله الشخصية .

ج- الصفة القانونية للشركاء لخضوعهم لأحكام القانون التجاري .

د- عنوان الشركة حيث تعنون الشركة بأسم واحد أو أكثر من الشركاء متبوعا بكلمة شريكه أو شركاه و هذا لا يمنع من وجود أسم تجاري للشركة .

٢- شركة التوصية البسيطة:[2]

هي تعاقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل تجاري و تقسيم الأرباح و الخسائر فيما بينهم على أن تكون مكونة من نوعين من الشركاء ، شريك أو أكثر متضامن و شريك أو أكثر موصي لا يشتركون فى إدارة الشركة و المسئولية لديهم محدودة بقدر حصتهم فى رأس المال .

(1) Evren Ayranci, Family involvement in and (institutionalization of family businesses: A research, BEH - Business and Economic Horizons , Volume 3 | Issue 3 | October 2010, p84

(2) David Devins and Brian Jones, Review of Family Business Research on Succession Planning in the UK , op. cit , p5: 6

و تتميز شركات التوصية البسيطة بالخصائص الأتية :

١- تكوينها من نوعين من الشركاء متضامين و موصين .

٢- الشركاء المتضامنين يعتبرون تجاراً يسري عليهم القانون التجاري أما الموصين فلا يسري عليهم .

٣- عدم قابلية حصص رأس المال للتداول للمتضامنين الموصيين .

٤- لا يذكر أسم الشريك الموصي فى عنوان الشركة .

يتم تكوين شركة التوصية البسيطة بنفس إجراءات شركة التضامن و يحق للشريك المتضامن فقط إدارة الشركة أو يديرها شخصاً من الخارج .

٣- شركة المحاصة:[١]

هي شركة ليس لها رأس مال و لا عنوان و تختص بعمل واحد أو أكثر من الأعمال التجارية و أهم خصائص شركة المحاصة الأتي :

١- أنعدام الشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الشركاء حيث أنها شركة مستترة بالنسبة للغير و يترتب على ذلك :

(أ) ليس للشركة جنسية أو عنوان أو موطن خاص بها .

(ب) الشركة ليس لها ذمة مالية مستقلة .

(ج) ليس للشركة رأس مال خاص بها و ما يقدمه الشركاء من حصص تظل ملكاً لهم .

(١) د. خليل فيكتور تادرس، المبادئ العامة للأعمال التجارية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٤

(د) مسئولية الشركاء عن عقودهم مع الغير لحساب الشركة مسئولية شخصية .

٢- عدم قابلية حصص الشركاء للتداول .

٣- شركة مؤقتة يتم تكوينها بعقد كأي شركة أخري .

٤- تدار بواسطة شريك معين يتفق عليه الشركاء أو عن طريق توزيع الأعباء بينهم.

ب-تطبيق شكل شركات الأشخاص على الشركة العائلية:

بمراجعة أنواع شركات الأشخاص وخصائصها كما سبق سرها وبالتطبيق على الشركات العائلية فنلاحظ مايلى:

أولاً- تطبيق شكل شركات التضامن وشركة التوصية البسيطة على الشركات العائلية:[١]

بتطبيق الشركات العائلية على شكل شركات التضامن وشكل شركة التوصية البسيطة، نجد أن الشركات العائلية تقوم على الإعتبار الشخصى، مثلها مثل شركات التضامن والشركاء المتضامنيين في شركة التوصية البسيطة، حيث أنة من مميزات شركات التضامن والتوصية البسيطة في بعض شركائها تقوم على الشخصية الطبيعية للشركاء، وهذا يُفسر طبيعة هذه الشراكة التي تقوم غالبًا على المعرفة الشخصية للشركاء، وهذا يتساوى مع الشركات العائلية والتي تقوم على المعرفة العائلية

(١) د . أسعد حمود سلطان السعدون . نحو رؤية واقعية للشركات العائلية في دور مجلس التعاون الخليجي ورقة عمل مقدمة في ملتقى " الشركات العائلية ودورها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي،" الدوحة -دولة قطر، يناير ،٢٠١٤ص. ٣ :

لأصحابها، أي أنهم من عائلة واحدة ويعرفون بعضهم البعض، بحكم الرابطة الأسرية والعائلية، وهو الأمر الذى يتماش مع الأهداف الغير إقتصادية للشركة العائلية .

حيث توجد دراسات عديدة عن الشركات العائلية في مصر، والتي أشارت إلى أن مالكى ومؤسسى تلك الشركات، يقومون بتأسيس تلك الشركات وفقاً للنظام القانوني لأشكال شركات الأشخاص، بالمقارنة بشركات الأموال، حيث أنة وفقاً لتلك الدراسات مثلت نسبة هذه الشركات العائلية في أخذ شكل شركات الأشخاص عند تأسيسها بنسبة (٩٥%) ، في مقابل نسبة(٥%) من هذه الشركات العائلية أخذت شكل شركات الأموال في تنظيمها القانوني، وعند تطور أعمال تلك الشركات، تصل نسبة هذه الشركات إلى(٧٢%) لشركات الأشخاص في مقابل (٢٨%) لشركات الأموال، وفى نسبة شركات التوصية البسيطة من(١٨%) إلى (١٨،٥%) .[١]

إلا وأنة على الرغم من ذلك التوافق بين شركات التضامن، والشركاء المتضامنيين في شركات التوصية البسيطة من ناحية والشركات العائلية من ناحية أخرى، إلا أنة لايمكن التوافق بين الشركات العائلية من جانب و شركات الأشخاص من جانب آخر حيث في شركات الأشخاص تنتهي الشركة بوفاة أحد الشركاء، ويؤدى إفلاس أحد الشركاء إلى إنقضاء الشركة[٢]، وهي عكس الشركات العائلية التي يمكن أن تستمر بين ورثة أفرد عائلة المتوفى، أو بين ورثتة وباقى شركاء العائلة، ولا تتأثر بما يحدث لأي من الشركاء، ولا تنقضى الشركة بوفاة أحد المساهمين أو إفلاسه، فلو أخذنا قانون الشركات الإماراتى كمثال تطبيقى نرى أنة نص على " أنة في حالة إفلاس أو

(١) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥.

(٢) د. علي سيد قاسم . شركات الأشخاص في القانون الإنجليزي مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الثالث والسبعون ، ،٢٠٠٣ص .٦

إعسار أحد الشركاء في الشركة العائلية، يراعى أن يكون لأى شريك في العائلة الأولوية في شراء حصة الشريك، وفقاً للسعر التي تحددة المحكمة ناظرة الإفلاس أو الإعسار".[١]

كما نص قانون الشركات العائلية الإماراتى" بأنة في حالة وفاة أحد الشركاء، يقوم مدير الشركة، مالم ينص عقد تأسيس الشركة على مايخالف ذلك، مقام الوصى على حصص الشريك المتوفى، ويشرف على نقل ملكيتها إلى ورثته كل بحسب نصيبة الشرعى، وذلك بعد تسوية أي حقوق أو ديون قد تكون متعلقة بهذة الحصص لصالح الشركة أو الغير" [٢]،ومن هنا نلاحظ كمثال تطبيقى عدم تأثر الشركات العائلية بوفاة أحد أفرادها أو إفلاسة أو إعسارة على الشركة بخلاف شركة الأشخاص التي قد تنحل بسبب حدوث ذلك لأحد شركائها، مالم ينص على مايخالف ذلك .

وبناء على النتيجة السابقة فإن الشركات العائلية لاتتوافق مع شركات الأشخاص في إنحلال الشركة عند وفاة أحد الشركاء المتضامنين وذلك حيث تنتهي وتنحل شركات الأشخاص بوفاة أحد المؤسسين أو انسحابه، وهو ما يعني عدم استمرار الشركة بعد وفاة أصحابها ما لم يكن هناك بنود تقضي بالاستمرار ونقل الملكية لورثة أو خلافه، وهو ما ينافي الاستدامة ويجعلها شركة مؤقتة بشكل ما، في حين أنة في الشركات العائلية تستمر الشركة بين الورثة حتى ولم يكن هناك بنود في عقد تأسيس الشركة على ذلك، ومن هنا نرى الإختلاف بين شركات الأشخاص والشركات العائلية .

(١) المادة رقم (١٠) من قانون الشركات العائلية الإماراتى رقم(٣٧) لسنة ٢٠٢٢ .
(٢) المادة رقم (١٥) من قانون الشركات العائلية الإماراتى رقم (٣٧) لسنة ٢٠٢٢ .

وبالنسبة للإدارة، ففى شركات الأشخاص تسمح للمالكين بالإدارة الكلية وبالتالى التأثير في قرارات الشركة بينما الشركات العائلية على العكس من ذلك تكون الإدارة من خلال مدير يتم إختيارة أو من خلال مجلس للعائلة، يتم إختيارهم وفقاً الى التشريعات التي نصت على الشركات العائلية في تشريعاتها، وبالنظر إلى قانون الشركات العائلية الإماراتى، كمثال تطبيقى نجد أنة نص على" بأنة تتم إدارة الشركة العائلية من قبل مدير يتم تعيينة في عقد التأسيس، ويجوز أن يكون هذا المدير شخصاً واحداً أو أكثر، وقد يكون طبيعياً أو إعتبارياً "،[١]كما أنة وفقاً للميثاق الإسترشادى للشركات العائلية السعودى الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار السعودى فقد نص على " بأن تتكون مؤسسات الشركة العائلية من جمعية عامة ومجلس العائلة ومجلس الإدارة الذ يتولى إدارة الشركة" .[٢]

كما أن شركات الأشخاص تكون المسؤولية بها شخصية تضامنية غير محدودة عن جميع إلتزامات وديون الشركة، وهذا يعنى أنة في حالة فشل الشركة في سداد الديون المتراكمة عليها، يحق للدائن في الأخذ من الأموال الشخصية للشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص، على العكس منة في الشركات العائلية تكون الإلتزامات تجاة الدائنين قد تكون في حدود رأس مال الشركة، وذلك كما نص علية المادة رقم (٣) من قانون الشركات العائلية الإماراتى كمثال، فلا يشترط في تأسيس الشركات العائلية أن يكون مالكى الشركة متضامنين فى ديون الشركة، ولاتمتد إلى

(١) المادة رقم (١٤) من قانون الشركات العائلية الإماراتى.
(٢) المادة رقم (٣) من الميثاق الاسترشادى للشركات العائلية السعودى الصادر عن وزارة التجارة والإستثمار السعودى في ٢٠١٨.

الأموال الشخصية للشركاء في الشركة العائلية.[1]، إلا في حالة واحدة وهى إذا كان الشركاء في الشركة العائلية متضامنيين، ففي تلك الحالة تمتد مسئوليتهم في ديون الشركة في أموالهم الشخصية، مثلهم مثل الشركاء المتضامنيين في شركة الأشخاص .

وكمثال على تضامن الشركاء في الشركات العائلية، نسرد هنا وقائع قضية بالجلسة العلنية المنعقدة يوم ١٥-٠٦-٢٠٢٢ بمقر محاكم دبي الابتدائية بدبي في الدعوى رقم (٢١ لسنة٢٠٢٢ تجاري كلي)، وتتمثل وقائع القضية في قيام المدعى (أ) برفع القضية ضد شركاء مجموعة الفهيم،" وتتمثل وقائعها في ..... بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة :

تخلص وقائع الدعوى في إن المدعي أقام دعواه بموجب صحيفة قيدت إلكترونيا بمكتب إدارة الدعوى في ١٣-١- ٢٠٢٢ بطلب الحكم إلزام المدعى عليهم بأن يؤدوا بالتكافل والتضامن والتضامم للمدعي مبلغا وقدره ٤٥،٠٨٧،٣٦٠ درهم (خمسة وأربعون مليونا وسبعة وثمانون ألفا وثلاثمائة وستون درهما) المترتبة بذمتهم مع الفائدة بواقع ١٢% سنويا من تاريخ الاخطار بالوفاء الواقع فى ٢٠٢١/٠٨/٢٢ مع شمول الأمر بالنفاذ المعجل بدون كفالة. بإلزام المدعى عليهم بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة.

وقال شرحا للدعوى أنه وفقا لاتفاقات المدعي مع المدعى عليهم المكتوبة والشفهية فقد تملك المدعي وتحصل على حصص في مجموعة شركات الفهيم تمثلت بحصة: ملكية المدعي كشريك لما نسبته ١٥% من حصص رأسمال شركة / جلف بيوتي إنترناشيونال ذ.م.م. اعتبارا من تاريخ تأسيس الشركة المذكورة في

(1) Jean-Christophe Boungou Bazika, L"entreprise Familiale,op. cit. p7

٢٠٠١/١٢/٢٦ وحملت الشركة الرخصة التجارية رقم ٥١٩٥٤٨ الصادرة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٦ عن دائرة التنمية الاقتصادية بإمارة دبي. ملكية المدعي لحصة ١٥% من اعمال وعمليات فرعي شركة / مشاريع الفهيم ذ.م.م. المنشأين في ٢٠٠٥/١٠/٢٣ والعاملين تحت الاسم التجاري للفرع لأول "الفهيم إيطاليا فرع من مشاريع الفهيم (ش. ذ.م.م.) رخصة التجارية رقم ٥٧٤٤٦٨ والثاني تحت الاسم التجاري "الفهيم إيطاليا (فرع) رخصة تجارية رقم ٥٠٩ الصادرة من سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي. بتاريخ ٢٠٠٥/٠٦/٢٤ قرر الشركاء (المدعى عليهم) في مجموعة مشاريع الفهيم إعادة توزيع حصص الشركاء في رأسمال كل شركة من شركات المجموعة وإعادة التنظيم القانوني للمجموعة وكان من ضمن الشركات التي قرروا إعادة توزيع حصص الشركاء فيها شركة / جلف بيوتي إنترناشيونال ذ.م.م. وذلك دون الرجوع الى المدعي والمحصول على موافقته ونص في محضر اجتماع الجمعية العمومية للشركاء المشار اليه أعلاه ما يلي:. وافق الشركاء التالية أسماؤهم على البيع والتنازل عن حصتهم في رأس مال شركة جلف بيوتي إنترناشيونال (شركة ذات مسؤولية محدودة) إلى شركة الفهيم الإقليمية (شركة ذات مسؤولية محدودة)، وذلك على النحو التالي: السيد / عبد الله عبد الرحيم عبد الرزاق علي الفهيم ٣٥% ،السيد / محمد عبد الرحيم عبد الرزاق علي الفهيم ١٠% ، السيد / إبراهيم عبد الرحيم عبد الرزاق علي الفهيم ١٠% ، السيد / اسماعيل عبد الرحيم عبد الرزاق علي الفهيم ١٠% ،السيد / محمد عبد الله عبد الرحيم عبد الرزاق الفهيم ١٠% ، السيد / خالد عبد الله عبد الرحيم عبد الرزاق الفهيم ١٠% ، ومن ثمة تصبح حصة شركة الفهيم الإقليمية (شركة ذات مسؤولية محدودة) في رأس مال شركة جلف بيوتي إنترناشيونال (شركة ذات مسؤولية محدودة) هي ٨٥% (خمسة وثمانون بالمائة).وقد وافق الشركاء الحاليين على إدخال الشريك الجديد في شركة جلف بيوتي إنترناشيونال (شركة ذات مسؤولية محدودة) وتصبح

حصص رأس المال موزعة على النحو التالي: شركة الفهيم الإقليمية (شركة ذات مسؤولية محدودة) ٨٥% ، السيد / بشير عبد الرحيم رشيد طهبوب ١٥%" ، وإضافة لمّا تقدم قرر الشركاء في مجموعة الفهيم تأسيس شركة قابضة واعداد دستور عائلي وتنظيم مجلس إدارة المجموعة. خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ وحتى بدايات عام ٢٠٠٨ كان الشركاء (المدعى عليهم) في مجموعة الفهيم يفكرون ويطمحون إلى تحويل المجموعة إلى شركة مساهمة عامة من خلال تأسيس شركة يتم تحويلها إلى شركة مساهمة عامة و/أو تحويل احدى شركات المجموعة القائمة إلى شركة مساهمة عامة؛ وذلك تطويرا وتوسيعا لأعمال المجموعة التي تتضمن بين شركاتها شركة / باريس غاليري والتي كانت تملك وتشغل اكبر سلسلة من متاجر بيع المنتجات الفاخرة من عطور ومواد تجميل واكسسوارات وساعات وكان الهدف الرئيس ان يتم تحويل المجموعة كمرحلة أولية لشركة عائلية مملوكة بالكامل من قبل افراد عائلة الفهيم بحيث يتم طرح ما نسبته ٣٥% من الحصص للاكتتاب العام مع الاحتفاظ للعائلة بما نسبته ٦٥% من الحصص. بناء على العلاقات الشخصية والتجارية القائمة والتي تربط بين المدعي والمدعى عليه الأول والاتفاقات الشفهية بينهما ومساعدة للمدعى عليهم في تحقيق الفكرة التي كانت تراودهم بتحويل المجموعة لشركة مساهمة عامة فقد قام الطالب ببيع والتنازل عن حصصه في شركة / جلف بيوتي إنترناشيونال ذ.م.م. إلى المدعى عليه الأول / عبد الله عبد الرحيم عبد الرزاق الفهيم بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٥ بموجب "عقد بيع وتنازل عن حصص وتعديل عقد تأسيس شركة جلف بيوتي إنترناشيونال ذ.م.م." قام بموجبه المدعي بالتنازل عن حصصه البالغ عددها ٤٥٠ حصة والتي تبلغ نسبتها ١٥% من رأسمال الشركة للمدعى عليه الأول وتم توثيق العقد لدى سعادة الكاتب العدل بدبي بذات التاريخ تحت رقم المحرر ٢٠٠٧/٥/٢٧١١ ، تبعا للتنازل المشار إليه بتاريخ ٢٠٠٧/٠٣/٢٠ تم ابرام اتفاقيتين

بين المدعي والمدعى عليه الأول بموافقة المدعى عليهم الثاني والثالث والرابع والخامسة وتوقيعهم كشهود على الاتفاقيات وموافقتهم على ما جاء فيها بخصوص حقوق وملكيات المدعي في شركة جلف بيوتي إنترناشيونال ذ.م.م. وفرعي شركة مشاريع الفهيم ذ.م.م. المشار إليهما في البند (١) أعلاه وعلى النحو التالي: فيما يخص شركة / جلف بيوتي إنترناشيونال ذ.م.م. بتاريخ ٢٠٠٧/٠٣/٢٠ تم إبرام اتفاقية بين المدعي والمدعى عليه الأول بخصوص قيام المدعي ببيع حصصه في شركة / جلف بيوتي إنترناشيونال ذ.م.م. وفقا لما تمت الإشارة اليه في البند (٤) أعلاه وتثبيت شروط التنازل المشار إليه بموافقة المدعى عليهم الثاني والثالث والرابع والخامسة في القضية الماثلة كتابيا وتوقيعهم كشهود على الاتفاقية وموافقتهم على ما جاء فيها.أقرّ المدعى عليه الأول بموجبها بأن المدعي ورغم التنازل الذي تم والسالف الإشارة إليه في البند (٤) أعلاه هو المالك الفعلي للحصص محل البيع وان المدعي يحتفظ بكافة الحقوق والصلاحيات كمالك للحصص المتنازل عنها بما في ذلك قيمتها السوقية مع تعهد المدعى عليه الأول بعدم التصرف بالحصص المذكورة أو بأي جزء منها بالبيع او الرهن او تحميلها باي أعباء استثنائية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المدعي وعدم نفاذ أي تصرف خلاف ذلك مع حق المدعي بالعدول في أي وقت عن موضوع التعاقد وإعادة تسجيل اسمه كشريك في الشركة دون الحاجة لأي موافقات وانه يتم احتساب حقوق المدعي في الشركة أعلاه وفقا لذات الطريقة المحاسبية التي جرى عليها التعامل سابقا بين الأطراف. فيما يخص فرعي شركة / مشاريع الفهيم ذ.م.م. نظرا لكون الاتفاقات الخاصة بفرعي شركة / مشاريع الفهيم ذ.م.م. شفاهية وتنظيما للعلاقة التي تربط المدعي مع المدعى عليهم خصوصا المدعى عليه الأول وحماية لحقوق المدعي في الفرعين المشار إليهما فقد تم إبرام اتفاقية بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٠ اقرّ فيها المدعى عليه الأول بموافقة المدعى عليهم الثاني والثالث

والرابع والخامسة في القضية الماثلة وتوقيعهم كشهود على الاتفاقية وموافقتهم على ما جاء فيها بما يلي: "أولا: يكون للطرف الثاني (المدعي) الحق في نسبة ١٥% (خمسة عشر بالمائة) من القيمة الدفترية السوقية للفرعين المشار إليهما أعلاه {في مقدمة الاتفاقية} {وهما فرعي شركة / مشاريع الفهيم ذ.م.م. المنشأين في ٢٠٠٥/١٠/٢٣ والعاملين تحت الاسم التجاري للفرع لأول "الفهيم إيطاليا فرع من مشاريع الفهيم (ش. ذ.م.م.) رخصة التجارية رقم ٥٧٤٤٦٨ والثاني تحت الاسم التجاري "الفهيم إيطاليا (فرع) رخصة تجارية رقم ٥٠٩ الصادرة من سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي} وما يترتب عن العمليات التجارية لهذين الفرعين داخل دولة الامارات العربية المتحدة من أرباح وخسائر بقيمة النسبة المشار إليها بما يوازي نصيبه المذكور أعلاه، كما تؤول كافة هذه الحقوق والالتزامات الى الورثة الشرعيين للطرف الثاني وتكون هذه الاتفاقية ملزمة لجميع الأطراف بما تتضمنه من أحكام..... حكمت المحكمة حضوريا للمدعى عليه الأول، وبمثابة الحضوري للمدعى عليهم الثانى والثالث والرابع والخامسة:

أولا: بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة للمدعى عليه الأول.

ثانيا: بإلزام المدعى عليهم الثانى والثالث والرابع والخامسة بالتضامن بأن يؤدوا للمدعي مبلغ وقدره ٤٥،٠٨٧،٣٦٠ درهم (خمسة وأربعون مليون وسبعة وثمانون ألف وثلاثمائة وستون درهما إماراتيا) ، والفائدة بواقع ٥ % سنويا من ١٣-١-٢٠٢٢ وحتى السداد التام ،وألزمتهم بالتضامن بالمصاريف والرسوم ومبلغ ألف درهم مقابل أتعاب المحاماة".[١]ومن هنا نرى مثال توضيحي عملي من خلال حكم

(١) يمكن الإطلاع على القضية من موقع محاكم دبى على الرابط التالى:
=

قضائى عن تضامن شركاء شركة عائلية وهى شركة الفهيم بدبى، وبما يؤكد ماسبق سردة وتوضيحة.

كما أنة بالنسبة لعدد الشركاء في شركات الأشخاص يجب أن يكون من فردين فأكثر حتى يتم تأسيس الشركة، على عكس الشركات العائلية فإنة يمكن أن يتم تأسيسها من خلال فرد واحد وهو رب العائلة أو أحد أعضاء العائلة بمفردة ، وكمثال في قانون الشركات العائلية الإماراتى نرى أنة نص على أنة " تسجل الشركة العائلية وتأخذ أي شكل من أشكال الشركات المنصوص عليها بما في ذلك شركة الشخص الواحد".(١)

وبالنسبة لتنازل الشريك عن حصتة في الشركات العائلية، فينص العقد التأسيسى لبعض الشركات العائلية ومن بينها قانون الشركات الإماراتى بأنة في حالة رغبة أحد شركاء الشركات العائلية في التنازل عن حصتة فإنة يجب أن تكون الأولوية أن يتم التنازل لأحد أفراد العائلة الشركاء في الشركة، وفى حالة التنازل للغير من خارج العائلة من ضرورة موافقة من يملك أغلبية رأس المال أو أكثر من أعضاء العائلة الشركاء في الشركة، في حين أنة في شركات الأشخاص ،لا يحق للشريك المتضامن التنازل عن حصته من الشركة أو بيعها إلا بموافقة بقية الشركاء المتضامنين.(٢)

ثانياً: تطبيق شكل شركة المحاصة على الشركات العائلية:

=

https://www.dc.gov.ae/PublicServices/VerdictPreview.aspx?OpenedCaseMainType=7&OpenedLitigationStage=1&CaseYear=2022&CaseSerialNumber=21&CaseSubtypeCode=20&Keyword=&DecisionNumber=16&lang=&OpenedPageNumber=0

(١) المادة رقم (٣) من قانون الشركات العائلية الإماراتى .

(٢) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥.

بتطبيق الشركات العائلية على شركات المحاصة، فشركات المحاصة هى شركات تجارية تنتج من الاتفاق بين شخصين أو أكثر للقيام بها لغرض معين، وسرعان ما تختفي هذه الشركة وتنقضي بتسوية هذا الغرض، يطلق على هذه الشركة مصطلح الشركة المستترة، وليس لها كيان قانوني معترف به على عكس الشركات العائلية يكون لها كيان قانونى معترف بة، كما أنها لا تملك شخصية اعتبارية فهي بمثابة شخصية خيالية يعمل بها الشركاء فيما بينهم فقط، بينما يتعاملون مع الغير بصفاتهم الشخصية، على عكس الشركات العائلية فلها شخصيتها الإعتبارية المستقلة عن شخصية ملاكها.

حيث أنة يترتب في حالة عدم شخصية إعتبارية للشركة العائلية ن يتعذر معة قيام الشركة بأى مشروعات أو إمكانية تغيير شكل الشركة، أو ضمان بقاء الشركة للأجيال المتلاحقة، عند وفاة مؤسسها والمخاطرة بإنقضائها، وقد دل على ذلك أراء بعض الفقهاء في أن إختيار الكل القانوني للأعمال في الشركات العائلية، تتضح في مدى إتاحة هذا الشكل لتداول الأعمال، والتفاعل بين العمل والعائلة وتعاقب الأجيال في الشركات العائلية .[1]

كما أنة لإتخاذ الشركات العائلية لأحد الأشكال القانونية والتي لها شخصية إعتبارية، أهمية كبرى تساعد الدولة في تحديد مشروعات الشركات العائلية وخاصة في الدول التي تساهم فيها مشروعات تلك الشركات العائلية بنسبة كبيرة في اقتصادها، وإمكان عمل إحصائيات بتلك المشروعات للعمل على تطورها وتكاملها مع باقى المشروعات في الدولة، وتلبية متطلبات السوق من خلال مؤسسات الدولة، وتختلف شركات المحاصة عن شركات الأشخاص في عدم وجود شخصية معنوية للشركة بالإضافة إلى عدم إثبات وجودها بالتشهير والكتابة، وهو مايخالف أيضاً التنظيم

(1) Anthi Kitsou , op. cit , p20 .

القانون للشركات، والذى يستلزم فيها كتابة عقد تأسيس الشركة، وكمثال على ذلك لو نظرنا إلى الميثاق الاسترشادى للشركات العائلية السعودية، نلاحظ أنة قد نص عل أن "يكون لمجلس إدارة الشركة العائلية مطلق الصلاحيات في تشكيل الهاز الإدارى للشركة وإصدار اللوائح الإدارية والمالية اللازمة لذلك"،[١]فكيف يتأتى ذلك لمجلس إدارة الشركة العائلية مالم يكن للشركة وجود ومشهرة، كما أنة نص في مادتة الأولى على أن الشركات العائلية السعودية ذات سجل تجارى، وبالتالي ووفقاً لتلك المادة أن تكون الشركة مسجلة ومشهرة ولها سجل تجارى، وكذلك في قانون الشركات العائلية الإماراتى، نص على أن "الشركات العائلية الإماراتية يتم تسجيلها في السجل كشركة عائلية بموجب أحكامة" .[٢]كما نص على أن "تسجيل تلك الشركات يكون في سجل خاص لقيد الشركات العائلية"" .[٣]

بالإضافة إلى ذلك فإن شركات المحاصة ليس لها الحق كباقي الشركات في إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، وعدم وجود اسم تجاري، كما تتعامل الشركة بموطن وجنسية الشريك الذي يتعامل مع الغير أو المدير لأنها لا تملك موطن خاص بها أو جنسية، وهذا لايتماشى مع الشركات العائلية، والتى يكون لها الحق في إصدار الأوراق المالية والتداول فيها، بالإضافة وأنها كشركة لها شخصية إعتبارية ،يتم تسجيلها وشهرها، فإنة لابد أن يكون لها إسم قد يؤخذ من إسم العائلة، أو إسم رب العائلة، ولها موطن،وجنسية .[٤]

---

(١) المادة رقم(٣١) من الميثاق الاسترشادى للشركات العائلية السعودية، صادر عن وزارة التجارة والاستثمار السعودى، ٢٠١٨ .

(٢) المادة رقم (٣) من قانون الشركات العائلية الإماراتى.

(٣) المادة رقم (٤) من قانون الشركات العائلية الإماراتى.

(4) Denise Kenyon-Rouvinez and John (L). Ward, op. cit. , p22 ; Hasina Sayed , Rakhi Sharma and Ratnesh Desai , op. cit, p3; New vines from strong roots : Family Business Survey, South =

بالإضافة الى ذلك فإن دورة حياة شركة المحاصة قصيرة، تقوم هذه الشركة في الغالب لتلبية غرض معين وسرعان ما يتم انقضائها فور تحقيق هذا الغرض، لذلك فإن عمر شركة المحاصة يكون قصير نسبيًا، بما لا يتناسب مع الشركات العائلية والتى قد تمتد لأجيال عدة.

المطلب الثالث

تقدير شكل الشركة العائلية كشركة شخص واحد أو شركة أشخاص

- تمهيد وتقسيم:

مع إستعراض ماسبق شرحة عن شكل الشركات العائلية، وما إذا كانت شركة شخص واحد، أو شركة أشخاص، كان لابد لنا من تحليل ماسبق وذلك على الوجة التالى:

أ- تقدير إعتبار شكل الشركة العائلية شركة شخص واحد:

من مجمل ماسبق نجد أن التشريعات في تعريفها لشركات الشخص الواحد تنص على أنها يقوم بتأسيسها شخص واحد، أما بالنسبة للشركات العائلية فإن كان يمكن أن يكون تأسيسها في الجيل الأول منها من خلال شخص واحد، كما فى شركات الشخص

=

African edition, 2016/2017 , p19; PwC India Family Business Survey , op. cit , p 26.

الواحد، إلا أنة قد يمكن أن تنتقل ملكية الشركة العائلية إلى أكثر من فرد ، كما لو في حالة وفاة المؤسس الأول للشركة العائلية، وإنتقال ملكيتها للورثة، أو إذا ساهم في ملكيتها شريك أو أكثر من أفراد العائلة مع مؤسسها فيما بعد التأسيس، الأمر الذى يجعل ملكية الشركة لأكثر من شخص، مما يفرغ شركة الشخص الواحد من مضمونها، والتي تتمثل في أن ملكيتها تكون لفرد واحد فقط ،الأمر الذى يصبح معة عدم إتفاق الشركة العائلية مع شركة الشخص الواحد.

كما أن في شركات الشخص الواحد تكون الاستقلالية الكاملة في الإدارة والرقابة وإصدار القرارات في يد شخص واحد، أما في الشركات العائلية فقد تصبح الإدارة وإصدار القرارات في يد مجلس العائلة والذى يتكون من أكثر من شخص، فمثلاً بالتطبيق على القانون الإماراتى نجد أن المشرع الإماراتي على الرغم من إجازتة لتأسيس شركة الشخص الواحد، فقد جعل هذا النوع يخضع لنفس أحكام الشركات ذات المسئولية المحدودة، والتي يتعدد فيها الشركاء، الأمر الذى يتطلب معالجة حالة تأسيس شركة الشخص الواحد في القانون الإماراتى.

ووفقاً لقانون الشركات المصرى فبالنسبة لشركة الشخص الواحد، لا يجوز أن تكون حصص رأس المال في الشركة في شكل أسهم قابلة للتداول [١]، كما لا يجوز لهذه الشركة أن تصدر أي نوع من أنواع الأوراق المالية، أو الأقتراض عن طريق إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، كما لا يجوز لها الاكتتاب العام سواء عند تأسيسها أو عند زيادة رأسمالها أو ممارسة أعمال التأمين أو البنوك أو الادخار أو تلقى الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير، كما يحظر على شركة الشخص الواحد تأسيس شركة

(١) د. فهد علي الزميع . الشركات العائلية: تحدي البقاء ودور قواعد الحوكمة في استمراريتها ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الرابعة – العدد،١٥سبتمبر ٢٠٢١ . ص٢٢ ،

أخرى من شركات الشخص الواحد، وأحسن المشرع في وضع تلك القيود على شركة الشخص الواحد، لأنة من غير تلك المحاظير والقيود تتحول شركة الشخص الواحد إلى شركة مساهمة وتتعدد مالكى الشركة، الأمر الذى يؤدى إلى إفراغ شركة الشخص الواحد من مضمونة، وهو أن يكون مؤسسها شخص واحد، وإلا لما يكون لة أي معنى وضع تنظيم قانونى خاص بشركة الشخص الواحد، ونلاحظ أيضاً ذلك ف الميثاق الإسترشادى السعودى بشأن تأسيس الشركات العائلية، والذى يعتبر الشركة العائلية شركة مساهمة،[1] والتي يتم تأسيسها من خلال شخصين فأكثر، وهو مايخالف أساس فكرة شركة الشخص الواحد والقائم على أن تأسيسها يكون من خلال شخص واحد فقط، وعلية فإنى أرى أن التنظيم القانوني للشركات العائلية لايتوافق مع شكل شركة الشخص الواحد للإختلاف في المضمون بين كلا النوعين من الشركات، لم سبق وشرحة .

وفى رأيى أنة من غير المقبول أن تتخذ الشركة العائلية شكل شركة الشخص الواحد، فهو شيء غير متصور، حتى ولو أجازتة بعض التشريعات، وذلك يمكن أن نرجعة للأسباب الاتية:

١- أنة يمكن القول أن مشروع الشخص الواحد قد يكون أصل الشركة العائلية بعد موت مؤسسها، فتكون بذلك قد تحولت لشركة شخص واحد، وهذا يتعلق بظروف خارجة عن إرادة الشركة العائلية، فتحولت نتيجة لوفاة مؤسسها الى شركة شخص واحد.

(١) د . أسعد حمود سلطان السعدون . نحو رؤية واقعية للشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي ورقة عمل مقدمة في ملتقى " الشركات العائلية ودورها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي،" الدوحة -دولة قطر، يناير ،٢١١٤ص. ٣ :

٢- يمكن تلخيص مفهوم شركة الشخص الواحد على أنها امتداد لشركات المسؤولية المحدودة بحيث تكون مسؤولية مؤسس الشركة في حدود ما تم تخصيصه من أموال، وهو مالا يتماشى مع الشركات العائلية، حيث تمتد فيها مسؤولية مؤسس الشركة إلى أموالة الخاصة، فهى مسؤولية غير محدودة.

٣- يمكن من خلال شركة الشخص الواحد القيام بالأعمال والأنشطة، وعقد صفقات، وشراء ممتلكات، وحتى رفع دعاوى قضائية بشكل منفصل ومستقل عن المالك، وذلك لأنها تتمتع بهوية قانونية مستقلة، وهو لايصح في الشركات العائلية، حيث لايمكن للشركة أن تقوم بأى عمل أو نشاط بشكل منفصل ومستقل عن مالكها، حيث أن الهوية القانونية للشركة العائلية ترجع لمالكها، فلا تتمتع الشركة العائلية بشخصية قانونية مستقلة عن مالكها.

٤- في شركة الشخص الواحد وتعتبر الذمة المالية لهذا النوع من الشركات مستقلة عن الذمة المالية للمالك، حيث تكون الشركة بكل أموالها ومواردها مسئولة عن الديون والمصروفات المترتبة عليها، وهو مالايمكن في الشركة العائلية، حيث أن الذمة المالية للشركة العائلية غير مستقلة عن الذمة المالية لمالك الشركة العائلية .

٥- في شركة الشخص الواحد قابلية نقل الأسهم والحصص، وذلك بسبب وجود مساهم أو مالك واحد فقط، وهو مالايمكن قولة في الشركات العائلية، حيث أن قابلية نقل الأسهم والحصص يخضع لإجراءات صارمة ولايمكن نقلها في هذا الشكل للشخص الواحد حتى تحافظ على كنيتها كشركة عائلية، حيث أنة في تلك الحالة سيتم تداول الأسهم للغير بما قد يغير من طبيعة الشركة كشركة عائلية، وحتى في حالة تدخل أحد من خارج العائلة وتملك بعض أسهم الشركة فيب أن

لايخل ذلك بنسبة الأغلبية في أسهم الشركة لمالك الشركة المؤسس حتى تحتفظ الشركة بكنيتها وطبيعتها كشركة عائلية .

٦- في شركة الشخص الواحد تنتقل ملكية الشركة لأحد الورثة في حال وفاة مالك الشركة، دون حدوث أي تغييرات في شكل الشركة، وهو مالايمكن حدوثة في الشركات العائلية، حيث أنة في حالة وفاة مالك الشركة العائلية يمكن أن يتغير شكل الشركة العائلية إلى أي شكل آخر من أشكال الشركات التقليدية وذلك ماإذا إنتقلت ملكية الشركة العائلية لأكثر من شريك وهم الورثة .

٧- في شركات الشخص الواحد يتطلب التعامل مع هذا النوع من الشركات ضمانات شخصية، حيث من الممكن أن تتعرض الشركة للإفلاس في حالة وفاة مالكها، وهو مايخالف الوضع الشركات العائلية حيث أن في الشركات العائلية لا تتعرض للإفلاس في حالة وفاة مالكها أو مؤسسها.

٨- في شركة الشخص الواحد لا يمكن أن تقوم الشركة بأي خدمات مصرفية مثل بعض الأنشطة الخاصة بالبنوك أو تلقي الودائع، أو حتى الادخار، وهو يخالف منظومة الشركات العائلية حيث تستطيع الشركة العائلية من شخص واحد أن تقوم بكل الخدمات المصرفية والأنشطة الخاصة بالبنوك .

ب- <u>تقدير إعتبار شكل الشركة العائلية شركة أشخاص:</u>

يتلاحظ لنا مما سبق سردة في المطالب السابقة في مدى إمكانية أخذ الشركات العائلية شكل شركة أشخاص، وإن كانت تتوافق مع شكل شركات الأشخاص في أنها تقوم على الإعتبار الشخصى لشركائها وانة توجد فيما بينهم معرفة أو علاقة، كعلاقة قرابة أو صداقة، فإن الشركة العائلية تقوم أيضاً على الإعتبار الشخصى، وأن الشركاء فيها من عائلة واحدة، ومع ذلك يوجد تنافر بينهم فيما يلى:

١- قد يؤدى وفاة أحد الشركاء المتضامنين في شركة الأشخاص إلى إنقضاء الشركة إلا إذا نص عقد الشركة قبل الوفاة على استمراها بين الشركاء والورثة،[١] وهذا لامحل لة في الشركات العائلية، حيث تذهب أموال الشريك المتوفى الى الورثة وتستمر الشركة، حيث تنتهي وتنحل شركات الأشخاص بوفاة أحد المؤسسين أو انسحابه، وهو ما يعني عدم استمرار الشركة بعد وفاة أصحابها ما لم يكن هناك بنود تقضي بالاستمرار ونقل الملكية لورثة أو خلافه، وهو ما ينافي الاستدامة ويجعلها شركة مؤقتة بشكل ما، في حين أن ذلك لايتوافق مع الشركات العائلية، حيث تستمر الشركة العائلية بين الورثة حتى ولم ينص عقد تأسيس الشركة على ذلك .

٢- يؤدى إفلاس أحد الشركاء المتضامنين في شركة الأشخاص إلى إنقضاء الشركة، مالم ينص عقد الشركة على استمرار الشركة بين باقى الشركاء،[٢] حيث ان الشركاء المتضامنين يخاطرون بذممهم المالية، فيكون طبيعياً أن يجد كل شريك في ذمة شريكة المالية مدعاة للطمأنينة ومشجعاً لة في المخاطرة بأموالة، فاذا

---

(١) وفقاً للتشريع المصرى، تعتبر القاعدة العامه وفقا لنص الماده ٥٢٨ من القانون المدنى ان وفاة احد الشركاء في شركات الاشخاص يترتب عليه انقضاء الشركه بالنسبه لباقى الشركاء على اساس الثقة الشخصية بين الشركاء الذين إنما تعاقدوا بالنظر إلى صفات الشريك الشخصية

والاتفاق الذي يؤدي إلى استمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفى هو ذلك الاتفاق الذي يحصل بين الشركاء أنفسهم قبل وفاة هذا الشريك أما الاتفاق الذي يحصل بين ورثة الشريك المتوفى وبين الشركاء الأحياء على استمرار الشركة سواء كان هذا الاتفاق صريحاً أو ضمنياً فلا يمنع من انقضاء الشركة، [الطعن رقم ٩٧٧ - لسنة ٧٩ - تاريخ الجلسة ١٢ / ٤ / ٢٠١١].

(٢) د. محمود مختار البريرى، قانون المعاملات التجارية، الشركات التجارية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦، ص١٤٥.

ماأفلس الشريك فان مؤدى ذلك أن ذمتة المالية لم تعد قادرة على مساندة الشركة والشركاء، ليتنافى ذلك مع الاعتبار الشخصى الذى تقوم علية الشركة،لذلك كان منطقياً أن يرتب المشرع على ذلك انقضاء الشركة [١]،لأن من شأن ذلك خلع صفة أساسية في شخص الشريك، إلا أن المشرع وحتى يتوقى حل الشركة والإبقاء عليها في حالة وفاة الشريك المتضامن، أجاز المشرع على إستمرار الشركة باتفاق الشركاء في عقد تأسيس الشركة أو تعديل العقد والنص على إستمرار الشركة بين باقى الشركاء، وهذا لامحل لة في الشركات العائلية، حيث لايذهب أثر إفلاس أحد الشركاء إلى إنقضاء الشركة العائلية، وتستمر الشركة بين باقى الشركاء حتى ولو لم ينص عقد تأسيس الشركة على ذلك، فعلى سبيل المثل ووفقاً لقانون الشركات العائلية الاماراتى، فانة وفقاً للمادة رقم (١٠) ينص على أنة "في حالة إفلاس أو إعسار أحد الشركاء في الشركة العائلية، فيسرى في ذلك قوانين الإعسار والإفلاس فيتبع في ذلك الإجراءات والضوابط المعمول بها في قوانين الإعسار والإفلاس السارية في الدولة" ، إلا أن القانون حدد أن تكون أولوية الشراء للشركاء في الشركة [٢]، ومن هنا نجد أن المشرع الاماراتى قد تضمن شرطاً حصر فية الأولوية في شراء حصة الشرك المفس أو المعسر إلى الشريك في الشركة العائلية أولاً، وذلك حرصاً من المشرع على بقاء نسبة أغلبية الحصص في يد الشركاء من العائلة داخل الشركة .

٣- أن المسئولية في الشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص مسئولية تضامنية، قد تذهب في سداد الديون إلى الأخذ من الأموال الشخصية للشريك المتضامن،

(١) د. محمود مختار البريرى، قانون المعاملات التجارية، الشركات التجارية،مرجع سابق.
(٢) قانون الشركات العائلية الاماراتى ، المادة رقم (١٠)، الفقرة رقم (١)

بما يخالف ذلك التنظيم القانوني للشركات العائلية والتي تضمن تشريعاتها بأن لا يكون كل شريك فيها مسئولا عن ديون الشركة إلا بقدر ما يملكه من أسهم في الشركة، إلا إذا كان الشركاء في الشركة العائلية متضامنيين، ففي تلك الحالة تمتد مسئوليتهم في ديون الشركة في أموالهم الشخصية، مثلهم مثل الشركاء المتضامنيين في شركة الأشخاص، ويكونون مسئولين عن ديون الشركة وتسدد ديون الشركة من أموالهم الشخصية، إذا لم تكفى أموال الشركة في سداد ديونها.[١]

٤- عدد الشركاء في شركات الأشخاص لايقل عن إثنين، في حين أنة في الشركات العائلية قد يتم تأسيسها بشخص واحد، وذلك وفقاً لتوجيهات بعض التشريعات مثل قانون الشركات العائلية الإماراتى رقم (٣٧) لسنة ٢٠٢٢م، المادة رقم (٣)، حيث نص على أن الشركة العائلية قد تأخذ أي شكل من الشركات بما في ذلك شركة الشخص الواحد، [٢].

٥- أنة فى حالة تنازل الشريك في الشركات العائلية عن حصصة، تكون الأولوية في التنازل للشركاء من العائلة في الشركة، وإن كان التنازل لغير أحد أفراد العائلة، أي اجنبى عن العائلة، يجب موافقة الحاصليين على أغلبية الحصص من شركاء العائلة، كما ينظمة كل تشريع حتى لا تؤثر على نوع الشركة كشركة عائلية ولا تخرج خارج هذا النطاق والمحافظة عل كيانها كشركة عائلية بالإحتفاظ بنسبة

(١) د. فهد علي الزميع . الشركات العائلية: تحدي البقاء ودور قواعد الحوكمة في استمراريتها ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الرابعة – العدد ،١٥سبتمبر ٢٠٢١, ، ص٢٢

(٢) قانون الشركات العائلية الإماراتى رقم ٣٧ لسنة لسنة ٢٠٢٢ ،المادة رقم ٣، الفقرة رقم ١ .

الأغلبية في حصص الشركة لأفراد العائلة، وهذا لايكون في شركات الأشخاص، حيث كل ما يحتاجة هذا الشريك المتنازل عل موافقة باقى الشركاء، مالم ينص عقد الشركة على غير ذلك.

ويمكن أن نأخذ في ذلك كمثال قانون الشركات العائلية الأماراتى والذى نص "في حالة ما إذا أراد أحد الشركاء التنازل عن حصتة في الشركة العائلية، وب علية أن يعرضها على باقى الشركاء من العائلة أولاً، كما لايجوز لأى شريك أن يتصرف في حصتة لأجنبى عن العائلة إلا بموافقة شركاء يملكون مالايقل عن ثلاثة أرباع رأس المال،مالم ينص عقد تأسيس الشركة على نسبة أخرى"،

٦- لا يتطابق شكل شركات المحاصة مع الشركات العائلية ،من حيث أن شركات المحاصة هي شركات مخفية مستترة، ليس لها إسم أو عنون أو جنسية،وغير مسجلة أو مشهرة، كما أن عمرها قصير، وهذا كلة مخال تماما لطبيعة الشركات العائلية ،من حيث أنها شركات يتم تسجيلها وشهرها، ولها اسم وعنوان وجنسية، كما أن عمر بعضها طويل جداً قد يستمر لأجيال .

ومن هنا وفى تقديرى فإن الشركات العائلية أبعد ماتكون عن التوافق مع شكل شركات الأشخاص للأسباب السابق سردها على الرغم من توافقهما في قيامهما على الاعتبار الشخصى، وهذا وحدة لايكفى، بالإضافة أن الشركات العائلية سواء في تأسيسها أو مباشرتها لأعمالها أو عند إدارتها أكثر مرونة منها عن شركات الأشخاص، وفى رأى أن ذلك يرجع لعدة أسباب منها مايلى:

١- أن الشركات العائلية تبحث عن البهاء العائلى والأسرى وبما يضمن صون سمعة العائلة .

٢- أن أغلب الدول التي قامت بتنظيم الشركات العائلية، أو في طريقها للتنظيم تعتمد في إقتصادها في الأساس أو في بدايتة على القوة الاقتصادية لبعض العائلات بها، حتى أصبحت شركاتهم هي عصب اقتصاد تلك الدول.

٣- تطوير اقتصاد شركات تلك العائلات من خلال توحيدها وربطها بالاقتصاد الوطنى.

٤- تضخم اقتصاد تلك الشركات العائلية الأمر الذى سلط الضوء عليها والبحث في ضرورة تنظيمها.

المبحث الثالث

الإتجاهات القانونية في إعتبار الشركات العائلية شركة مساهمة أو شركة مختلطة

تمهيد وتقسيم:

إن الشركات العائلية كانت وستظل ركناً هاماً في المكون الاقتصادي العالمي. لقد بدأت كثير من الشركات العامة في العالم كشركات عائلية بل ولا يزال بعضها يحمل الإسم الأصلي للعائلة المؤسسة، تحظى حوكمة الشركات في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من طرف رواد الفكر االقتصادي وهذا نتيجة الأثر البالغ الذي يمكن أن تحدثه الشركات العائلية على المردود المالي والمحاسبي للشركات فضلاً عن التنظيم المرتقب، لقد قامت الشركات العائلية والتي لا تزال تقوم بدور كبير في التنمية الاقتصادية الوطنية للدول التي تنتمي إليها، وقد ذهب كثير من فقهاء القانون إلى تشبية شكل الشركات العائلية بشكل شركات المساهمة، أو أنها تأخذ نفس شكل الشركات المختلطة .

تبدو الأهمية في تحديد شكل الشركات العائلية، هو تحديد الآلية القانونية في التعامل مع الشركة، نظراً لاختلاف تلك الآلية من شكل إل الآخر، سوا في طبيعة الالتزام، وحق الدائنين، وكيفية تقسيم الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى إضفاء الشرعية القانونية على الشركة ككيان، وعلى جميع تصرفاتها، وبناء عليةلا تخضع الشركات العائلية لقانون الشركات إلا إذا أخذت شكل أحد الأشكال المنصوص عليها في قوانين الشركات، وعلي ضوء ذلك، نسلط الضوء على الأشكال القانونية العامة للشركات التي تتوافق مع الشركة العائلية، وعلية قمنا بالتحدث عن الاتجاهات القانونية في مدى

إمكانية إتخاذ الشركات العائلية شكل شركات المساهمة أو كشركة مختلطة، وتقديرنا في ذلك من خلال ثلاث مطالب على النحو التالى:

المطلب الأول: الشركة العائلية كشركة مساهمة .

المطلب الثاني:الشركة العائلية كشركة مختلطة .

المطلب الثالث:تقدير شكل الشركة العائلية كشركة مساهمة أو شركة مختلطة .

المطلب الأول

الشركة العائلية كشركة مساهمة

- تمهيد وتقسيم:

قد تأخذ الشركات العائلية أحد أشكال الشركات العامة ، ومن تلك الأشكال شكل شركات المساهمة، مما يجدر بنا فهم مضمون شركات المساهمة، ومطابقة ذلك على الشركة العائلية، كما سيأتى شرحة على الوجة التالى:

أ-مفهوم شركة المساهمة:[١]

شركة المساهمة هي إحدى شركات الأموال، شركاؤها جميعًا مساهمون، يتكون رأس مالها من مجموعة من الأسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، وبذلك يمكن القول إن شركة المساهمة قائمة في الأساس على الاعتبار المالي وليس الشخصي

(١) د. خليل فيكتور تادرس، المبادئ العامة للأعمال التجارية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٤

للشركاء،وبما أن شركة المساهمة قائمة على الاعتبار المالي وليس الشخصي للشركاء، فإن مسئولية شركائها محدودة فيما يخص ديون الشركة، بمعنى أنهم لا يُسألون سوى في حدود حصصهم من رأس المال، كما تكتسب الشركة شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن الشركاء.(١)

ويحق للشريك المساهم أن يتداول أسهمه أو بعضًا منها مع الغير بالتنازل أو البيع أو غير ذلك دون قيد، وذلك على العكس من شركات التضامن، لا يشترط أن يكتسب الشريك في شركات المساهمة صفة التاجر، حيث إن الشراكة قائمة في الأساس على الاعتبار المالي وليس الشخصي. ومن هنا، يمكن لأي شخص قادر على شراء أسهم الشركة أن يكون شريكًا مساهمًا.

وتتميز شركات المساهمة بالخصائص التالية:(٢)

١ - رأس مال الشركة

يتميز رأس المال في الشركات المساهمة بكبر حجمه الذي يُمكن الشركة من الدخول في المشاريع الاقتصادية الضخمة، ويتم تقسم رأس المال إلى مجموعة من الأسهم المتساوية القيمة وهي أسهم مسموح لها بالتداول في أسواق الأوراق المالية،

(1) Evren Ayranci, Family involvement in and)3(institutionalization of family businesses: A research, BEH - Business and Economic Horizons , Volume 3 | Issue 3 | October 2010, p84

(2) Christina Whidya Utami, Denny Bernardus, Gek Sintha, The Pattern Analysis of Family Business Succession: A Study on Medium Scale Family Business in Indonesia, European Research Studies Journal, Volume XX, Issue 2A, 2017, 461 .

كما أنه من الجائز التصرف بها سواء كان ذلك بالبيع أو بالشراء دون حدوث أي تأثير على استمرارية وبقاء الشركة.

٢- المسئولية المحدودة

يتعلق هذا الأمر بصلاحية المساهمين المحدودة داخل شركات المساهمة حيث أن الشريك المساهم مسؤول مسؤولية بسيطة للغاية عن ديون الشركة بما يتناسب مع ما يملكه من رأس المال داخل الشركة، ومن هنا فإن الشريك داخل شركات المساهمة غير مكتسب لصفات التاجر كما أن إفلاسه أو موته لا يؤثر على بقاء الشركة واستمرارها.

٣- تسمية الشركة:(١)

من المعروف عن شركات المساهمة أنه لا يجوز أن يحتوي اسمها على اسم أحد المؤسسين لها، إلا إذا كان الهدف من الشركة هو استثمار براءة اختراع مسجلة باسم هذا الشخص.

٤- الإدارة والتأسيس

من الأمور الضرورية عند تأسيس شركة المساهمة هو القيام بتحديد الهدف الأساسي من تأسيسها؛ لأنه يترتب على ذلك تحديد نسب أسهم المشاركين والأرباح والعوائد،ويتوجب على الشركة وضع مجموعة من القوانين حتى تضمن للأفراد سلامة

(١) د. عماد الدين عبدالحي . بدائل حوكمة الشركات العائلية في دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة قانونية تطبيقية مقارنة ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية – ملحق خاص – العدد -٤الجزء الأول – مايو ، ٢٠١٩ص . ١٩

أموالهم في الشركة، وتتميز شركات المساهمة بإمكانية مساهمة الجهات الخارجية والداخلية في أسهم الشركة مثل الجمعيات العامة أو مجلس إدارة الشركة.

٥- بمجرد طرح أسهم هذه الشركة للاكتتاب يستطيع أي فرد أن يكون طرفاً فيها بمجرد دفع قيمتها.

٦- لشركة المساهمة مجلس إدارة مفوض في إدارتها، ويخضع هذا المجلس لإشراف الجمعية العامة العادية للمساهمين التي تنعقد مرة على الأقل في السنة، والتي تناقش المركز المالي ونتائج الأعمال، وتناقش السلبيات، وتقرير مراقبي الحسابات، وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتراقب أعماله والنظر في عزل أعضائه إذا اقتضى الأمر ذلك، والمصادقة على الميزانية والحسابات الختامية والموافقة على الأرباح.

ب-تطبيق شكل شركات المساهمة على الشركة العائلية:

بالنظر إلى تعريف شركات المساهمة ومميزاتها، نرى أنها قريبة الشبه بالشركات العائلية من خلال أن كلاهما،تتحدد فيها مسئولية الشريك كلٌ بمقدار حصتة في الشركة، حيث يعطى ذلك ميزة درأ مخاطر المسئولية غير المحدودة، التي قد يتعرضون لها في شركات التضامن، كما أنها تضمن استمرار الشركة لأنها لا تتأثر بما يطراء عليها من وفاة أحد الشركاء فيها، ويستتبع ذلك من سهولة نقل المشروعات العائلية للورثة، ويستثنى من ذلك في حالة وجود شركاء متضامنيين في الشركة العائلية، ففي تلك الحالة يخضعون لنفس إجراءات المتضامنين في شركات الأشخاص، حيث تمتد مسئوليتهم عن ديون الشركة العائلية إلى أموالهم الشخصية.

وقد صدرت تقارير دولية أشارت إلى أن نقل الملكية للمشروعات العائلية، قد تصل نسبة الفشل فيها إلى (٥٠%) بالمقارنة بنقل تلك الملكية في شركات المساهمة

فتصل فقط إلى (١٣%)، وذلك بسبب ميزتها فى استقلالية شخصية شركة المساهمة القانونية عن الشخصية القانونية لأعضائها، وبالتالي يمكن أن تستمر في الوجود حتى مع وفاة أحد أعضائها، [١]ومن الأمثلة الدالة عل ذلك هو الميثاق الاسترشادى للشركات العائلية السعودى الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار السعودى، والذى أقر على أن الشركات العائلية السعودية تدخل في شكل شركات المساهمة، أو النص على أن للشركة إصدار الأسهم أو إقرارها أو تحويلها[٢]، كما نلاحظ ذلك أيضاً فى قانون الشركات العائلية الإماراتى، "بأن الشركات العائلية بدولة الإمارات قد تأخذ أي شكل من أشكال الشركات المنصوص عليها في قانون الشركات، بما في ذلك شركات المساهمة" .[٣]

كما أن وفقاً لآراء كثير من فقهاء القانون يرى أن هناك قرباً بين شركات المساهمة والشركات العائلية فى اعتمادها على رأس المال في القيام بمشروعاتها، من خلال أن كلاهما يطرح أسهمة في السوق لتستقطب المزيد من رأس المال، من أجل تطوير أعمال الشركة،[٤]خاصة وأن كثير من التشريعات تربط بين شركات المساهمة ورأس المال،على أن يكون طرح هذه الأسهم لايخل بنسبة الأغلبية من أسهم الشركة العائلية لصالح الشركاء من أفراد العائلة ،كما في قانون الشركات المصرى رقم(١٥٩) لسنة ١٩٨١، بالإضافة إلى قيام الشركات العائلية في بعض مراحلها على الإعتبار المالى، لضمان استمرار الشركة، خاصة وأن أسهم الشركات العائلية قابلة للتداول، كما

---

(1) The Federation of European, Looking to the future, op. cit , p8

(٢) المواد أرقام (١) و(٨) من الدليل الإسترشادى لقانون الشركات العائلية السعودى.

(٣) المادة رقم (٣) من قانون الشركات العائلية الإماراتى، ٢٠٢٢.

(٤) د. محمد فريد العريني . المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الاشكال . مرجع سابق ، ص ٤١٩ وما بعدها .

في قانون الشركات العائلية الإماراتى، والميثاق الاسترشادى للشركات العائلية السعودى.

كما قد نصت الكثير من التشريعات ومن ضمنها قانون الشركات المصرى، في تحديد اسم شركات المساهمة، بأن يكون لشركة المساهمة اسم تجاري يشتق من الغرض من إنشائها، ويجوز أن يتضمن الاسم التجاري للشركة اسما أو لقبا لواحد أو أكثر من مؤسسيها، مما يمثل لذلك من إئتمان لأصحاب الشركات العائلية ف الإحتفاظ باسم الشركة العائلية أو إسم مؤسسها، مما يساعد أصحاب الشركة العائلية في الحفاظ على السمعة والشهرة التجارية لإسم شركتهم العائلية، وبما يضمن تحقيق أهدافهم الاقتصادية، والوجاهة الاجتماعية.

كما أن كثير من الفقة ينادى بأهمية تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة،[1] وترجع أسبابهم في ذلك إلى مايلى:

١- السماح للشركات العائلية بإدراج أسهمها في أسواق الأسهم عن طريق دمج أعمال وممارسات هذه الشركات بشكل أكبر مع عجلة التطور الاقتصادي في دولها، كما إن وجود الشركات العائلية في سوق الأسهم يعني أنها سوف تكون جزءا من الثروة الاقتصادية الوطنية القائمة بموجب معايير السوق.

٢- من المعروف أن إحدى المشاكل التي تواجه الشركات العائلية هي كيفية تقييم حصص الملكية فيها عندما يراد نقل جانب من هذه الحصص من فرد إلى آخر في العائلة أو أحد الأفراد المساهمين وما قد ينجم عن ذلك من مشاكل وحساسيات، وقد ازدادت هذه العملية تعقيدا مع تنوع وتطور أعمال هذه الشركات مما يتطلب

(١) بدائل حوكمة الشركات العائلية في دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة قانونية تطبيقية مقارنة ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية– ملحق خاص – العدد ٤-الجزء الأول – مايو ، ٢٠١٩ .

الاستعانة بشركات متخصصة للتقييم. لذلك فإن إدراج أسهم هذه الشركات في البورصة يعني إيجاد قيمة عادلة يومية لأسهم هذه الشركات، مما سوف يسهل عملية نقل الملكية سواء من حيث تسعير الحصص أو من حيث قانونية وإجراءات نقل الملكية المعمول بها في السوق عند وجود الحاجة إلى ذلك، وهذا بدوره سوف يجنب الشركات العائلية العديد من الخلافات والمشاكل الناجمة عن نقل حصص الملكية.

٣- إن عملية الإدراج في البورصة وما يتوافر لدى السوق من أدوات وأشكال مختلفة لحصص الملكية سوف يمكن الشركات المقفلة ــ إذا ما أرادت ذلك ــ أن تصدر أنواعا مختلفة من الأسهم (الأسهم العادية - الأسهم الممتازة - الأسهم التي تملك حق التصويت).

٤- ن إدراج أسهم الشركات العائلية والمقفلة في السوق يعني توفير إمكانية الحفاظ على اسم العائلة صاحبة الشركة في الأمد الطويل، وحمايتهم من التفتت أو التواري. إن توفير الآليات الملائمة لنقل الملكية والتكيف التدريجي مع التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية مع بقاء الاسم مدرجا في السوق هو أفضل طريقة للمحافظة على هذا الاسم وديمومته.

٥- إن وجود التسعير العادل لأسهم الشركات المقفلة والعائلية، والسمعة المالية الطيبة سوف يسهل أمام هذه الشركات تحقيق العديد من الأغراض الضرورية في أعمالها، حيث يسهل ذلك عملية الاقتراض من البنوك، أو الاستثمار في الشركات المماثلة، أو زيادة رأس المال.[١]

(١) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥.

وعلى الرغم من ذلك نجد أن هناك العديد من عدم التطابق فيما بين الشركات العائلية وبين شركات المساهمة ويتمثل ذلك في أنة إذا قمنا بتحليل الشركات العائلية، وخاصة في بداية نشأتها تقوم في الأساس على الإعتبار الشخصى، وهو (الإعتبار العائلى)، بخلاف شركات المساهمة التي تقوم على الاعتبار المالى، على الرغم من أن سبب قيام نوعى الشركتين هو تحقيق الأرباح، إلا أنة في الشركات العائلية يكون تحقيق ذلك بواسطة أفراد العائلة الشركاء، كما يمكن أن تؤسس الشركة من خلال شخص واحد وهذا يخالف النظام القانوني لشركات المساهمة والتي يكون فيها عدد المالكين للشركة اثنين فأكثر،كما أن في الشركات العائلية، يتسم فيها نظام الإدارة على الجمع بين ملكية الشركة وإدارتها، مما يؤدى ذلك إلى اتخاذ قرارات قد تكون في غير صالح المالكين .

كما تتخوف العديد من الشركات العائلية من التحول إلى شركات مساهمة عامة وطرح الأسهم للاكتتاب العام وإدراجها في البورصة، ويلخص خبراء تخوف الشركات في خمسة عوامل رئيسية، وهي فقدان السيطرة على قرار الشركة، وتعثر رأس المال الجديد، والتدخل بالنشاط الاقتصادي للشركة، والتوسعات غير المدروسة التي تؤثر على سمعة العائلة، بالإضافة إلى عدم القدرة على الوصول إلى السعر العادل للسهم، ومن بين التخوفات الرئيسية أيضا التي تحول دون تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة هي فقدان السيطرة على قرار الاستثمار بالشركة من قبل العائلة بعد تحويلها إلى شركة مساهمة عامة، لافتا إلى أن استملاك المساهمين للأسهم في الشركة يعطيهم الحق في التحكم في قرار الشركة وهو ما يجعل العديد من الشركات العائلية تترد في إدراجها في البورصة.

المطلب الثاني

الشركة العائلية كشركة مختلطة

- تمهيد وتقسيم:

قد تأخذ الشركات العائلية أحد أشكال الشركات العامة ، ومن تلك الأشكال شكل الشركات المختلطة، مما يجدر بنا فهم مضمون شركات المختلطة، ومطابقة ذلك على الشركة العائلية، كما سيأتى شرحة على الوجة التالى:

أ-مفهوم الشركة المختلطة:

نوعان رئيسيان من الشركات هما شركات الأشخاص وشركات الأموال ولكل منهما مميزات وعيوب، لذلك ظهرت الشركات المختلطة والتي تجمع بين نوعي الشركات بحيث تمتلك الشركة أكبر قدر ممكن من المميزات بشكل متوازن. ويندرج تحت الشركات المختلطة شركات التوصية بالأسهم والشركة ذات المسئولية المحدودة، لتجد أن كلا الاعتبارين الشخصي والاعتباري موجود في الشركة المختلطة مع توجيه صلاحيات كل نوع لعدد من الشركاء أو بتفعيل عدد محدد فقط من هذه الصلاحيات، الشركات المختلطة شركات تجمع بين بعض خصائص شركات الأشخاص وبعض خصائص شركات الأموال، ويلجأ لها بعض الأفراد لتحقيق مكتسبات مثل زيادة رأس المال أو للهروب من المسئولية الشخصية عن ديون الشركة وتقييد المسئولية المالية بقدر المساهمة في رأس المال .

ب- مميزات الشركات المختلطة:[١]

الشركات المختلطة جاءت لتوازن بين شركات الأشخاص وشركات الأموال، وعليه فهى تجمع بين مميزات شركات الأشخاص وشركات الأموال، وذلك على النحو التالى:

١- الإجراءات المطلوبة لتكوين الشركة ليست معقدة مثل شركات الأموال.

٢- يتاح زيادة رأس المال بدرجة كبيرة وفي نفس الوقت لا يتم الاعتبار للجانب المالي فقط ولكن له حدود بحدود الشركاء الخمسين كحد أقصى.

٣- وجود شركاء بعينهم، معروفون، حتى ولو كان عددهم كبير نسبيًا؛ يجعل الشركة أكثر موثوقية ولها طابع إنساني يجعلك تعلم لمن تلجأ إن أردت تعاون من أي نوع مع الشركة ♂.٤-تتيح قدر من السلطة للشركاء ويتم الاعتبار لرأيهم ورؤيتهم لتسيير الشركة ♂.٥-لن تورط الشركاء في مسؤولية تسديد ديون الشركة من ممتلكاتهم الخاصة.

٤- لا تنحل بوفاة أحد الشركاء أو انسحابه مثل شركات الأشخاص التقليدية ♂.٧-تعد مركزيتها الفكرة والنشاط التجاري القائم، فلا تتطرف لجهة الأشخاص، ولا لجهة الأموال ♂.٨-تملك إمكانيات بشرية هائلة، حيث أن لكل شخص من الشركاء خبرات وعلاقات ومصادر أموال تجعلها قابلة دائمًا للتوسع والنمو.[٢]

---

(١) د.خليل فيكتور تادرس، المبادئ العامة للأعمال التجارية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٤

(2) Christina Whidya Utami, Denny Bernardus, Gek Sintha, The Pattern Analysis of Family Business Succession: A Study on Medium Scale Family Business in Indonesia, European Research Studies Journal, Volume XX, Issue 2A, 2017, 461 .

ج-عيوب الشركات المختلطة:

١- الشركات المختلطة لها عدد كبير من الشركاء كلهم لهم ملكية وحجية قانونية وأهلية، مما يعني أن الحركة بطيئة نوعًا ما عند اتخاذ القرارات إلا إن تم تفويض أحد الشركاء لرئاسة مجلس الإدارة أو مدير إداري ليحل محل الشركاء مجتمعين إداريًا.

٢- لا تناسب أصحاب المشروعات ذات طابع الملكية الفردي ولا تعتبر الحل الأمثل لشركات ريادة الأعمال ذات الأفكار المبتكرة المعتمدة على شخصية صاحب الفكرة لدرجة كبيرة، إنما تناسب الأفكار الاستثمارية الواثقة من خطواتها التجارية.

٣- إجراءات التأسيس تطلب أوراق كثيرة وقدر من رأس المال يزيد عادة عما تحتاجه شركات الأشخاص للتأسيس.

٤- هناك حدود للتوسع في رأس مال الشركة وكذلك بعض القيود لتداول الأسهم.

د-أنواع الشركات المختلطة:

الشركات المختلطة محاولة للتوازن، وغايتها التوفيق بين مميزات شركات الأشخاص وشركات الأموال. وجاء هذا الحل على شكل نوعين من الشركات هما شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، وسنقوم بشرح كلاً منهما والتطبيق على الشركات العائلية:

(١) شركات التوصية بالأسهم:[١]

شركات التوصية بالأسهم يتم تقسيمها إلى أسهم متساوية القيمة تمامًا كشركات الأموال، ولكن لا يتاح تداول كل هذه الأسهم. يتم تقسيم حصص الشركاء بحسب الكم وكذلك النوع، حيث ينقسم الشركاء إلى :

- شركاء متضامنون:

الحد الأدنى للشركاء المتضامنين في شركات التوصية بالأسهم فردان أو فرد تختلف بحسب تشريعات كل دولة، ويكون الشريك المتضامن مسئول بشكل تام عن ديون الشركة وله حق الإدارة الكاملة بالتعاون مع مجلس إدارة الشركة، ولا يجوز تداول حصته من الأسهم أو بيعها دون رغبته، وله صفة التاجر.

- شركاء موصون:

كون الحد الأدنى للشركاء الموصين ثلاثة إن كان هناك شريكين متضامنين على الأقل وأربعة إن كان هناك شريك واحد متضامن. ولا يكون الشريك الموصي مسئول عن ديون الشركة إلا بقدر حصته في رأس المال (الأسهم التي يمتلكها)، ويمكن أن يتم تداول أسهم الشريك الموصي أو بيعها دون الحاجة لموافقة باقي الشركاء.

(٢) الشركات ذات المسئولية المحدودة:

الشركات ذات المسئولية المحدودة تعتبر الأكثر انتشارًا والأكثر اتزانًا بجدارة، وتتكون من عدد من الشركاء لا يزيد عن خمسين شريك، كل منهم لا يُلزَم بتسديد ديون الشركة كلها، إنما مسئول بقدر حصته في رأس مال الشركة فقط. وهي في ذلك تشبه

---

(١) د. خليل فيكتور تادرس، المبادئ العامة للأعمال التجارية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٤

شركات الأموال، أما ما يجعلها تشبه شركات الأشخاص أنها لا تُطرح كليًا في البورصة للاكتتاب وعدد الشركاء محدود بالخمسين فرد كسقف لا يمكن تخطيه مهما كانت مصلحة رأس المال، وهناك قيود كذلك على تداول حصص الشركاء.

(٥) تطبيق شكل الشركات المختلطة على الشركة العائلية:

أولاً- تطبيق شكل شركات التوصية بالأسهم على الشركات العائلية:

تكمن أهمية شركات التوصية بالأسهم في كونها شركة مختلطة أي نوعًا خليطًا بين شركات الأموال وشركات الأشخاص مما يسهم في تحقيق التوازن بين استقرار شركات الأشخاص وانفتاح شركات الأموال ودورها المهم في تطور الاقتصاد الوطني. وبالتالي، تكون الشركة منسوبة لمالكها الشريك المتضامن الذي يملك الحق في إدارتها وتسييرها، إلى جانب تمتُّع الشركة بالمرونة في المعاملات المالية، بفضل إمكانية تداول أسهمها من قبل الشركاء المساهمين وتوارثها، يمكن القول إن شركة التوصية بالأسهم نموذج مثالي لشركة عائلية تريد الحفاظ على طابعها العائلي، وفي الوقت نفسه تسعى لتعزيز طاقاتها المالية عبر طرح أسهمها للمستثمرين، وبالتالي يحقق ذلك حفاظ الشركة على هويتها، وكذلك تعزيز السوق المالية، وجذب مستثمرين جدد ، بسبب الطبيعة المرنة في الشراكة بين شركاء متضامنين وشركاء مساهمين، تحظى شركات التوصية بالأسهم بقابلية جمع قدر أكبر من رأس المال، مما يمنح الشركة فرصة أكبر في اختراق السوق، وهذا يتوافق كثراً مع الشركات العائلية، خصوصاً في حالة دخول عدد أكبر من المستثمريين فيها، سواء من داخل العائلة أو من خارجها .

ومع ذلك يعيب على ذلك النوع من الشركات المختلطة، [١]بما لا يتناسب ذلك مع الشركات العائلية وهو أنة في شركات التوصية بالأسهم، يمكن للشركاء المساهمين نقل حصصهم في الشركة إلى الغير دون حاجة إلى النص بذلك في العقد أو توقف الأمر على موافقة بقية الشركاء، الأمر الذى قد يسمح للشركاء من العائلة من نقل أو بيع حصصهم إلى شركاء من خارج العائلة، الأمر الذى قد يخل بنوعية الشركة العائلية، فيما إذا مازادت نسبة حصص الشركاء الغرباء عن نسبة حصص شركاء العائلة، نظراً لسماح تلك الشركة بنقل الحصص دون موافقة شركاء الشركة من العائلة، مما يؤدى إلى خروج الشركة من منظومة الشركات العائلية والتي تنص عليها قانون الدولة التي تم تأسيس الشركة على أراضيها.

وتطبيقاً على ماسبق، نجد أن قانون الشركات العائلية الإماراتى، قد نص على أن" إذا رغب أي من الشركاء في التصرف بحصتة، وجب عرضها على باقى الشركاء من العائلة....ولايجوز لأى شريك أن يتصرف بحصتة لأجنبى عن العائلة إلا بموافقة شركاء يملكون مالا يقل عن ثلاثة أرباع رأس المال، مالم ينص عقد التأسيس على نسبة أخرى...ولا يؤدى تملك الغير من خارج العائلة لحصة أحد الشركاء، إلى فقدان صفة الشركة العائلية،شريطة عدم انخفاض نسبة تملك أفراد العائلة عن أغلبية الحصص" .[٢]

بالإضافة أيضاً إلى أن تباين طبيعة الشراكة ،يعتبر هذا الأمر سلاحًا ذا حدين، فمن جانب يعتبر مظهرًا من مظاهر المرونة في هذا النوع من الشركات، من حيث

(١) د. مصطفي كمال طه، الشركات التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، ،٢٠٠٦ص١٥٩.
(٢) المادة (٨) قانون الشركات العائلية الإماراتى.

وجود شركاء متضامنين لهم طبيعة معينة، وشركاء موصين لهم طبيعة أخرى، [1]إلا أنه من جانب آخر قد يكون سببًا في تضارب الآراء والاختلاف، خاصة وأن النظام القانوني للشركة يضمن للشركاء المساهمين الرقابة على إدارة الشركاء المتضامنين للشركة، بما يخالف طبيعة الشركات العائلية، والتي يكون الرقابة فيها لشركاء الشركة من العائلة وحدهم، دون تدخل أحد من الشركاء الغرباء، والذين أنضموا حديثاً للشركة العائلية، كمساهمين فى الشركة، وبما لا يخل بميثاق الشركة، أو يفقدها صفتها العائلية ، كما أنة لابد في شركة التوصية بالأسهم أن تتكون من شريكين على الأقل وقد يخاف ذلك شكل تأسيس الشركة العائلية في بدايتها إذا تم تأسيسها من خلال فرد واحد، ولكن قد يكون هناك توافق من الجيل الثانى إذا توفى مسس الشركة العائلية وتوزعت تركة الشركة على أبنائة(الجيل الثانى).

ومما سبق نلاحظ أن شركات التوصية بالأسهم هي أقرب أشكال الشركات التي يمكن أن تتوافق مع الشركات العائلية، ولكن وفق ضوابط معينة تحافظ على كيانها كشركة عائلية، ولا تفقد صفتها كشركة عائلية، وقد يتوافق شكل شركات التوصية بالأسهم، مع الشركات العائلية خاصة في مرحلة الجيل الثانى ومابعدها من مراحل، ولكن وفق ضوابط تحافظ على كيان الشركة كشركة عائلية.

ثانياً-تطبيق شكل الشركات ذات المسئولية المحدودة على الشركات العائلية:

تعد الشركات ذات المسئولية المحدودة واحدة من أهم أنواع الشركات التي تجمع بين خصائص شركات الأموال و شركات الأشخاص، وهي شكل قانوني للشركات التجارية التي تتكون من شريكين أو أكثر ،على ألا يزيد عدد الشركاء عن خمسين

(1) Zoheir Ezziane, Elias Mazzawi, and Benoit Leleux, op. cit, p163 ; PwC India Family Business Survey 2019 , p 36.

شريك، وتكون مسئولية الشريك في هذا النوع من الشركات محدودة، وفقًا لحجم مساهمته في قيمة رأس المال، وتعتبر الذمة المالية للشركة مستقلة عن الذمة المالية للشركاء،حيث تكون الشركة بكل مواردها وأموالها مسئولة عن جميع الديون ، وتكون مسئولية الشركاء في الديون والأرباح حسب حصصهم كل شريك في رأس مال الشركة،كما تنتقل حصة الشريك في حالة الوفاة لورثته، ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها، أو الاقتراض عن طريق الاكتتاب العام، ولا يجوز أيضًا إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول من خلالها.(١)

وبتطبيق ذلك على الشركات العائلية، نلاحظ تطابق بين نوعى الشركتين من حيث أن أصبح للشركات ذات المسؤولية المحدودة دورًا هامًا في سوق المال والأعمال، حيث يعتمد عليها التشكيل الاقتصادي في العديد من الدول، وذلك لأنها تجمع بين مزايا شركات الأشخاص وشركات الأموال،وذلك مثل شركات العائلية التي قد تضم بينها الشريك المتضامن صاحب الشركة المؤسس الفعلى للشركة العائلية، وباقى الشركاء المساهمين الذين قد يكونوا من العائلة أو خارجها، بما لايخل بميثاق الشركة العائلية، أو يلغى صفتها كشركة عائلية، كمايتم تحديد مسئولية الشريك تجاه الشركة، كما ذكرنا سابقًا وفقًا لمقدار حصته في رأس المال، الممكن قيام أحد الشركاء بتولي إدارة الشركة، أو تعيين طرف ثالث من الخارج لتولي إدارة الشركة.

كما يمكن كما في الشركات العائلية ،يمكن للشريك التنازل عن حصته لأحد أقاربه أو ورثته، أما في حالة التنازل للغير فيتطلب ذلك موافقة باقي الشركاء، وفي حالة الوفاة تنتقل حصة الشريك للورثة، تعقد الشركة اجتماع دوري أو ما يسمى

(١) د .عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥.

بالجمعية العمومية، وهو يضم مدير الشركة، ومدير الحسابات، وجميع الشركاء،وهو مايتوافر في الشركات العائلية بما تتضمنة من مجلس العائلة، والجمعية العمومية للشركة العائلية، ويمكن أن نجد ذلك كمثال في قانون الشركات العائلية الإماراتى .[١]

ومع ذلك ومع ذلك يعيب على ذلك النوع من الشركات المختلطة، بما لا يتناسب ذلك مع الشركات العائلية وهو أنة في شركات ذات المسئولية المحدودة، يتسم هذا النوع من الشركات بمحدودية عدد الشركاء، حيث يمكن تأسيسها بواسطة شخصين على الأقل على ألا يزيد عدد الشركاء عن خمسين شريك، وفي بعض الأحيان يكون الحد الأقصى لعدد الشركاء ٢٥ فقط، ولذلك يعد هذا النوع من الشركات مناسب لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكنة قد يكون عائق أمام زيادة رأس مال الشركة في حالة إذا كبرت أعمال الشركة مما يستوجب زيادة رأس مالها، مما يستتبع معة ضرورة زيادة عدد الشركاء لزيادة حصص رأس المال.

يقسم رأس المال في هذا النوع من الشركات إلى حصص وليس أسهم، ولا يمكن عرض الحصص للتداول بالطرق التجارية، كما لايجوز زيادة رأس مالها أو الاقتراض عن طريق الاكتتاب العام، كما لا يجوز لها طرح سندات أو أسهم للجمهور العام، وذلك حفاظًا على الاعتبار الشخصي للشركاء، وهذا أيضاً يعوق تطور الشركات العائلية في حالة ما إذا كانت تريد التوسع في أعمالها وبالتالي زيارة مواردها المالية من خلال طرح السندات والأسهم . [٢]

---

(١) حيث تنص المادة رقم(١٤) فقرة(٢)، "يجوز النص في عقد تأسيس الشركة العائلية المحدودة المسئولية، على تشكيل مجلس إدارة يتولى إدارة الشركة العائلية......"، قانون الشركات العائلية الإماراتى ٢٠٢٢ .

(2) Christina Whidya Utami, Denny Bernardus, Gek Sintha, The Pattern Analysis of Family Business Succession: A Study on =

المطلب الثالث

تقدير شكل الشركة العائلية كشركة مساهمة أو شركة مختلطة

- تمهيد وتقسيم:

مع إستعراض ماسبق شرحة عن شكل الشركات العائلية، وما إذا كانت شركة مساهمة، أو شركة مختلطة، كان لابد لنا من تحليل ماسبق وذلك على الوجة التالى:

أولاً- تقدير شكل الشركة العائلية كشركة مساهمة:

بتحليل ماسبق من دراسة مدى توافق شكل شركات المساهمة مع الشركات العائلية، وما وجدناة من تطابق بينهما من حيث، أن كلهما يمثل الاعتبار المالى ركيزة أساسية في كل منهما، خاصة في مراحل الشركة العائلية التي تلى مرحلة التأسيس، وأنة وفقاً لذلك لايسأل الشركاء عن ديون الشركة إلا في حدود حصصهم من رأس المال، ولا يتعدى ذلك أموالهم الخاصة، مما يحقق الطمأنينة داخل نفوس الشركاء،إلا إذا كان الشركاء في حالة تضامن، فتمتد مسئوليتهم عن ديون الشركة إلى أموالهم الخاصة، بالإضافة إلى أن كلاهما يحق لهم تداول أسهم الشركة، كما هو منصوص علية كمثال في قانون الشركات العائلية الإماراتى وبما لا يخل بنسبة الأغلبية للشركاء من العائلة في حالة التنازل عنها للغير بموافقة مالكى ثلاثة أرباع رأس مال الشركة من أفراد العائلة الشركاء [1]، بلإضافة إلى أن كلا النوعين يتماشى مع ضخامة رأس المال

=

Medium Scale Family Business in Indonesia, European Research Studies Journal, Volume XX, Issue 2A, 2017, 461 .

(١) المادة رقم (٨) الفقرة رقم (٢) من القانون الأماراتى رقم (٣٧) لسنة ٢٠٢٢ والخاص بتنظيم الشركات العائلية.

الشركة، خاصة في حالة زيادة رأس مالها بدخول أعضاء جدد في شراكة الشركة، كذلك أن شكل الشركتين يتوافقان في أن طول عمر الشركة طويل وذلك في حالة دخول شركاء جدد في الشركات العائلية سواء من داخل العائلة أو خارجها، خاصة وأنهما لا تنقضيان بوفاة الشركاء، وانتقال الأسهم إلى الورثة .

إلا أنة في رأيي أنة حتى يتم هذا التوافق بين نوعى الشركتين يجب أن تتوافر المرونة اللازمة من جانب الشركات العائلية، من خلال توافر العناصر التالية:

١ ـ تقليل القيود على تداول أسهم الشركات العائلية، وربطها بشرط استمرار نسبة الأغلبية للشركاء من العائلة، حيث أن الهدف في الأساس هو تحقيق الربح، وليس بهاء الشكل العائلى،ولن يؤثر ذلك على قوة إدارة العائلة في الشركة، وهناك العديد من الأمثلة على تلك النوعية من الشركات في مصر والتي حافظت على كيانها كشركة عائلية ومتحكمة في إدارة الشركة على الرغم من عدم ربط أسهم شركاتها بنسبة تملك أفراد العائلة لأغلبية أسهم الشركة، مثل مجموعة منصور، ومجموعة العربى، ومجموعة المرشدى.

٢ ـ تقليل القيود على تملك الغير من أفراد العائلة على أسهم بالشركة العائلية، تحت زريعة أن ذلك سوف يؤثر على نسبة الأغلبية لأعضاء العائلة في الشركة، فتخرج بذلك من وصف أنها شركة عائلية، ويمكن الرد على ذلك أن الكثير من الشركات العائلية في الكثير من الدول، احتفظت بشخصيتها كشركة عائلية على الرغم من عدم تملك أفراد العائلة لنسبة الأغلبية.

٣ ـ أن شكل شركات المساهمة تتوافق أكثر مع الشركات الكبيرة، الأمر الذى يحتم أن تفتح الشركات العائلية صدرها لزيادة رأس مالها وبما يتناسب مع حجم الشركات العائلية.

٤- من أكثر الأمور التي تحدث تنافر بين شكلى الشركتين، هي قيام الشركات العائلية في الأساس، وخصوصاً في جيلها الأول، وفى مرحلة التأسيس على،(الإعتبار الشخصى العائلى)، وهو مايخالف تماماً الإعتبار التي تقوم علية شركات المساهمة وهو(الإعتبار المالى)،وهذة نقطة فارقة وجوهرية فيما بين نوعى الشركتين، يفند أي توافق بين شكلى الشركتين.

٥- بالإضافة إلى أن تأسيس شكل شركات المساهمة يكون من فردين فأكثر، وقد يتم تأسيس الشركة العائلية من فرد واحد، كما لو نص التشريع على ذلك كما في قانون الشركات العائلية الإماراتى،أو قد تتحول لشركة فرد واحد في حالة وفاة مؤسسها، وقد تنتهى الشركة بوفاة مؤسسها رغم توزيع اسهم الشركة على الورثة، في حالة عدم رغبة الورثة في إستمرار الشركة فيما بينهم،ومن هذا المنطلق ووفقاً لما سبق نرى أنة بالرغم من توافق الكثير من الصفات بين شكل نوعى الشركتين إلا أن الأساس والإعتبار الجوهرى في تأسيس نوع الشركتين من الأساس مختلف تماماً، ومعة نقول لاتصلح الشركات العائلية كشركة مساهمة خاصة عند تأسيسها من طرف شخص واحد.

ثانياً- تقدير شكل الشركة العائلية كشركة مختلطة:

بتحليل ماسبق من دراسة مدى توافق شكل الشركات المختلطة مع الشركات العائلية، وما وجدناة من تطابق بينهما من حيث، أن كلاهما يجمع بين الاعتبار الشخصى والاعتبار المالى حيث أن الشركات المختلطة شركات تجمع بين بعض خصائص شركات الأشخاص وبعض خصائص شركات الأموال،وفى نفس الوقت تجمع الشركات العائلية لهذة الخاصية،حيث تجمع بين الاعتبار (الشخصى العائلى)، وبين الإعتبار المالى الذى يكون كل شريك فيها مسئول عن ديون الشركة بقدر مساهمتة في

رأس مال الشركة، ولاتمتد لمالة الشخصى، ونرى أن هذا النوع من الشركات يتناسب مع الشركات العائلية، لأنة قام بتغذية الإعتباريين التي تقوم عليهم الشركات العائية في نفس الوقت، فيما عدا شركات الشخص الواحد.

ومع ذلك فإننا نصطدم في كلا نوعى الشركات المختلطة، وهى شركات ذات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسئولية المحدودة، بفارق هام في كل نوع منهما، وذلك على النحو التالى:

١ ـ بالنسبة لشركة التوصية بالأسهم:

نرى أنة في شركات التوصية بالأسهم، يمكن للشركاء المساهمين نقل حصصهم في الشركة إلى الغير دون حاجة إلى النص بذلك في العقد أو توقف الأمر على موافقة بقية الشركاء، الأمر الذى قد يسمح للشركاء من العائلة من نقل أو بيع حصصهم إلى شركاء من خارج العائلة، الأمر الذى قد يخل بنوعية الشركة العائلية، فيما إذا مازادت نسبة حصص الشركاء الغرباء عن نسبة حصص شركاء العائلة، نظراً لسماح تلك الشركة بنقل الحصص دون موافقة شركاء الشركة من العائلة، مما يؤدى إلى خروج الشركة من منظومة الشركات العائلية والتي تنص عليها قانون الدولة التي تم تأسيس الشركة على أراضيها، خاصة وأن تشريعات بعض الدول بالنسبة للشركات العائلية، تلتزم بوضع القيود على تداول الأسهم وحصص الملكية، ودخول شركاء من خارج عائلة الشركة، حتى تحافظ على الصفة العائلية للشركة .

٢ ـ بالنسبة للشركات ذات المسئولية المحدودة:

فإن هذه النوعية، وإن كانت مثل الشركات العائلية تتطلب موافقة باقى الشركاء عند تداول الأسهم وحصص الملكية، مثلها مثل الشركات العائلية، فإن مثل هذه الأشكال من أشكال الشركات يتسم بقلة عدد الشركاء، حيث يمكن تأسيسها بواسطة شخصين

على الأقل على ألا يزيد عدد الشركاء عن خمسين شريك، وفي بعض الأحيان يكون أقصى حد لعدد الشركاء ٢٥ فقط، ولذلك يعد هذا النوع من الشركات مناسب لأصحاب الشركات العائلية الصغيرة والمتوسطة .

ومن مجمل ماسبق نرى أن شكل الشركات العائلية، يتوافق أكثر مع شكل الشركات المختلطة،وخاصة شكل الشركات ذات المسئولية المحدودة، لأنها الأكثر توافقاً مع معايير شكل الشركات العائلية،كما سبق بيانة وتوضيحة، وأن ذلك يعتمد من وجهة نظرى على بعض المعايير نجمل منها مايلى:

(ا) عدد مؤسسى الشركة العائلية هل هو فرد واحد أم أكثر، حيث أن عدد مؤسسى الشركة يحدد الشكل التقريبى للشركة بالمقارنة بأشكال الشركات العامة المعروفة .

(ب) عدد الشركاء في الشركة العائلية، ونوع مسئولية الشركاء بينهم، ما إذا كانت تضامنية فتمتد بذلك مسئوليتة في ديون الشركة في أموالة الخاصة،أم أن كل شريك مسئول بنسبة حصتة في الشركة العائلية .

(ج) ضخامة رأس مال الشركة العائلية، حيث يؤثر ذلك في معرفة مدى قدرة الشركة العائلية على طرح بعض أسهما فى السوق، والقدرة على التوسع في نشا الشركة وتنوع هذا النشاط مستقبلاً .

(د) مدى مرونة تداول الأسهم وحصص الملكية داخل الشركة العائلية .

(هـ) مدى ربط نسبة الأغلبية في الشركة العائلية بأغلبية أسهم أفراد العائلة في الشركة .

(و) الخطة المستقبلية للشركة العائلية في حجم تعاملاتها الخارجية وما إذا كانت ستتجة إى الزيادة مما يستتبع معة زيادة رأس مال الشركة مستقبلاً.

الخاتمة

تستحوذ الشركات العائلية على النسبة الأكبر من الشركات حول العالم، وعلى الرغم من ذلك إلا أن معظمها تتفكك بعد الجيل الثالث من الأبناء، ويرجع ذلك إلى كثرة التحديات والمشاكل التي تقابل هذا النوع من الشركات، والتي تختلف في طبيعتها عن مشاكل الشركات الأخرى، تعمل الشركات العائلية العربية في الشرق الأوسط، على تنشيط استثماراتها في قطاعات عديدة هذا العام، كالبيع بالتجزئة والعقارات والطاقة والصناعة، بعد التعافي النسبي من آثار الجائحة، وتطور هذه الشركات أعمالها باستمرار، إذ بالتزامن مع إدارة استثماراتها التقليدية، اتجه الكثير منها نحو قطاعات جديدة، كالاستثمار في الشركات الناشئة، أو تأسيس شركاتها الخاصة بها.(١)

وتعتبر الشركات العائلية على(٢) الرغم من كونها من الشركات قديمة قدم الشركات التجارية، إلا أن تنظيمها القانوني أصبح حديث النشأة، في الدراسات القانونية والتجارية، الأمر الذى سلط الضوء على تلك النوعية من الشركات، الأمر الذى طرح التسأول، ماهو شكل هذه الشركة من وسط الأشكال المتعددة للشركات؟ أم أن هذه الشركة هي نوع مختلف لة خصائص خاصة، وشكل مختلف مثل شركات الشخص الواحد، بالإضافة الى ماتلاحظ لنا من قلة التشريعات التي تنظم هذا النوع من الشركات،

(1) Evren Ayranci, Family involvement in and)3(institutionalization of family businesses: A research, BEH - Business and Economic Horizons , Volume 3 | Issue 3 | October 2010, p84

(2) Christina Whidya Utami, Denny Bernardus, Gek Sintha, The Pattern Analysis of Family Business Succession: A Study on Medium Scale Family Business in Indonesia, European Research Studies Journal, Volume XX, Issue 2A, 2017, 461 .

وخاصة في منطقتنا العربية، وإن كان النموذج المنظم لتلك النوعية من الشركات، هو التشريع الإماراتى الذى لاحظنا فية وجود تكامل في تنظيم تلك النوعية من الشركات .

الأمر الذى إقتضى منا البحث خلال هذه الدراسة عن شكل هذه الشركة، من أجل الإهتداء إلى طبيعتها وطريقة تنظيمها قانوناً بناء على شكلها، حيث أتضح لنا من خلال تلك الدراسة، أن الشركات العائلية هي ظاهرة ناشئة في جميع دول العالم من زمن بعيد، ودخلت في إقتصاد الدول من زمن حتى أصبحت من كبرى شركات العالم،وكانت ولاتزال تدخل تحت أحد أشكال الشركات المعروفة، دون تمييز لها كشركة عائلية إلا أن الاهتمام بتنظيم هذه الشركات في الفترة الحديثة، نرى أنة قد يرجع إلى دول ناشئة اقتصادياً حديثاً، وأن استثمارات شركاتها راجع إلى استثمار القوة المالية لكبار العائلات داخل هذه الدول، ومنها دول الخليج،والتي قامت استثماراتها على استثمار أموال عائلات تلك الدول، والتي أفرزت فيما بعد شركات ، تم تمييزها مستقبلاً بما يسمى بالشركات العائلية.

وأمام تطور تلك الشركات العائلية، وأصبحت تمثل قوة اقتصادية عالمية وإقليمية، مما جعلى كثير من الدول، من وضع تنظيم قانونى لها داخل تشريعاتها، مثل قانون الشركات العائلية الإماراتى رقم (٣٧) لسنة ٢٠٢٢، أو وضعت الأسس اللازمة المستقبلية لتنظيمها مثل الميثاق الإسترشادى للشركات العائلية السعودى، الأمر الذى جعلنا نبحث عن طبيعة تلك الشركات، وماهو الشكل القانوني لتلك النوعية من الشركات، وقد قمنا بعمل الفحص والتحليل بين تلك الشركات وباقى الأشكال الأخرى للشركات(شركات الأشخاص-شركات الأموال-الشركات المختلطة).

وقد تلاحظ لنا أنة الشركات العائلية تختلف أشكالها، مع اختلاف بعض المعايير، الذى يؤثر في شكلها، وبالتالي يؤثر في تنظيمها القانوني، على الرغم من قيام بعض

الدول بتنظيمها قانوناً في تشريعات خاصة، وتلك المعايير يمكن إجمالهاعلى النحو التالى:

المعيار الأول- معيار عدد الشركاء:

فقد يتم تأسيس الشركة من خلال فرد واحد، فتدخل في شكل شركة الشخص الواحد أو من أثنين فأكثر، فتدخل بذلك في شكل باقى الشركات، والتي يكون عدد الشركاء فيها على الأقل أثنين فأكثر.

المعيار الثانى-معيار الإعتبار:

ففي الشركات العائلية في الأساس تأخذ بالاعتبار الشخصى، كما في شركات دول الخليج، وهو اعتبار العائلى، وفى مراحل أخرى للشركة تمتزج معها بالمعيار المالى، الأمر الذى يجعلها تدخل تحت كل من أشكال الشركات المختلطة، لأنها جمعت بين الإعتباريين الشخصى والمالى.

المعيار الثالث-مرونة الشركة في طرح الأسهم تبادل الحصص:

وفى ذلك تدخل الشركات العائلية تحت شكل من أشكال شركات المساهمة، أو الشركات المختلطة، حسب ماإذا كانت تضع الشركة قيود في تداول الأسهم والحصص، وتستلزم موافقة باقى الشركاء، أم لا.

وقد رأينا خلال تلك الدراسة وفق تحليلنا أن أنسب أشكال الشركات للشركات العائلية، هي الشركات المختلطة، وفقاً لما سبق بيانة،وتوضيحة.

وفى رأيي أنة يجب أن تتسم الشركة العائلية بالمرونة الكافية من أجل استمرارها، وعدم فرض شكل معين من الأشكال على طبيعة الشركة العائلية، حتى ولو كان سبب نشأتها قائم على الاعتبار الشخصى العائلى، وقد أحسن المشرع الإماراتى،

حينما لم يجعل تأسيس الشركة العائلية قائم على شكل معين من أشكال الشركات، وإنما جعلها تأخذ أي شكل من الأشكال،حتى ولو كانت شركة شخص واحد، واستثنى من ذلك شركة المساهمة العامة، وشركة التضامن.(١)

وبالنسبة للمشرع المصرى ففي رائيى بأنة لم يشرع في وضع تشريع خاص بالشركات العائلية، وأنا لاأرى داعى أو أهمية في تنظيمها في تشريع خاص، نظراً لأنها تعمل تحت لواء قانون الشركات المصرى دون تمييز لها، وتحقق تلك الشركات نجاحات كبيـة فـي الاقتـصاد المـصرى، دون الإحتيـاج لتنظيمهـا فـي قـانون أو تـشريع خـاص، بالإضافة إلى اختلاف البيئة الاجتماعية لبعض الدول ومن منها دول الخليج، والذى بناءً عليه فرض عليها أن تقوم بوضع تشريع خاص للشركات العائلية، نظراً لأن اقتصاد تلك الدول قائم في أساسة على إقتصاد شركات عائلات تلك الدول.

- أهم النتائج:

إن دراسة تنظيم شكل الشركات العائلية قد أفرغ بعض النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

١- تطور الحياة الاقتصادية أدى إلى ظهور الشركات العائلية.
٢- دخول الشركات العائلية وتأثيرها في الاقتصاد الوطنى أدى إلى توجة كثير من الدول إلى تنظيمها قانوناً.
٣- أهمية تنظيم تلك الشركات العائلية داخل المجتمعات التي تعتمد إقتصاديات شركات تلك العائلات.
٤- شركات التوصية بالأسهم هي أقرب أشكال الشركات التي يمكن أن تتوافق مع

(١) المادة رقم (٣) من قانون الشركات العائلية الإماراتى رقم (٣٧) لسنة ٢٠٢٢ .

الشركات العائلية، ولكن وفق ضوابط معينة تحافظ على كيانها كشركة عائلية.

٥- تتخوف العديد من الشركات العائلية من التحول إلى شركات مساهمة عامة وطرح الأسهم للاكتتاب العام وإدراجها في البورصة، ويرجع التخوف من فقدان السيطرة على قرار الاستثمار بالشركة من قبل العائلة بعد تحويلها إلى شركة مساهمة عامة.

٦- من الأهمية تحديد الشكل القانوني للشركات العائلية نظراً لأنها تشكل شكل مميز عن غيرها من الأشكال العامة المعروفة للشركات، ومعرفة ماإذا كانت تتشابه أو تتطابق مع نفس أشكال الشركات العامة المعروفة للشركات، أم أنها تمثل شكل مختلف تماماً عن تلك الشركات، وفى رأيي أن أغلب التشريعات لم تضع الشركات العائلية في شكل مخالف للأشكال التقليدية للشركات، حيث وفقاً لقانون الشركات العائلية الإماراتى، فقد نص على أن الشركة العائلية قد تأخذ أي شكل من أشكال الشركات بما فيهم شركة الشخص الواحد[1]،ومن هنا نلاحظ أن المشرع الإماراتى لم يكن في نيتة تمييز شكل الشركات العائلية بشكل مميز أو مخالف عن الشكل التقليدي للشركات الأخرى، وكذلك وفقاً للميثاق الاسترشادى لقانون الشركات العائلية السعودى، نص في تعريفات الميثاق أن الشركة العائلية هي شركة مساهمة، ومن هنا أيضاً نلاحظ أن نية المشرع السعودى لم تتجة أيضاً إلى تمييز الشركات العائلية بشكل مخالف عن الشكل التقليدي لباقى الشركات، بل إنة سماها على وجة التحديد بأنها شركة مساهمة، أي أن الشركة العائلية السعودية تأخذ شكل شركات المساهمة .

٧- الشركات العائلية تختلف أشكالها، مع اختلاف بعض المعايير، الذى يؤثر في

---

١ قانون الشركات الأماراتى رقم (٣٧) لسنة ٢٠٢٢، المادة رقم ٣ .

شكلها، وبالتالي يؤثر في تنظيمها القانوني.

٨- أن تأسيس الشركات العائلية في كثير من التشريعات تقوم في أساسها على الاعتبار الشخصى العائلي .

أهم التوصيات:

وفى رأيي فإن الشركات العائلية يجب أن يتم تنظيمه من خلال عدة أوجه يمكن إجمالها فيما يلي:

١- يجب أن تتسم الشركة العائلية بالمرونة الكافية من أجل إستمرارها، وعدم فرض شكل معين من الأشكال على طبيعة الشركة العائلية، حتى ولو كان سبب نشأتها قائم على الإعتبار الشخصى العائلى.

٢- من الأهمية عدم ربط الإعتبار الشخصى العائلى، بنسبة الأغلبية في حصص الشركة حفاظاً على استمرارها .

٣- لا أرى داعى للمشرع المصرى في تنظيم الشركات العائلية بتشريع خاص، نظراً لإختلاف البيئة الاجتماعية والإقتصادية لمصر عن الدول التي قامت بتنظيم الشركات العائلية قانوناً.

٤- أن تكون تشريعات الشركات العائلية مرنة بالدرجة التي تسمح بدخول شركاء أكثر، لزيادة رأس المال للشركة، دون أن يكونوا من شركاء العائلة.

٥- ضرورة سماح الشركات العائلية بسهولة تداول الأسهم والحصص في الشركة، مع وضع الضواب اللازمة لذلك .

٦- محاولة توحيد التشريعات المنظمة للشركات العائلية للدول التي تنظم هذا النوع من الشركات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- د. خليل فيكتور تادرس، المبادئ العامة للأعمال التجارية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

٢- د . عمرو علاء الدين زيدان-نحو مفهوم عملى لطبيعة الشركة العائلية وفق بيئة الأعمال المصرية، جامعة الكويت، المجلد٢٢، ٢٠١٥ .

٣- د. خالد الحامض، الاطار التنظيمي والقانوني الملائم لاستمرارية ونمو الشركات العائلية العربية، ورقة علمية مقدمة في "ملتقى "الشركات العائلية في العالم العربي،" دمشق – الجمهورية العربية السورية، سبتمبر ، ٢٠٠٣ص٦٥ .

٤- د. فهد علي الزميع . الشركات العائلية: تحدي البقاء ودور قواعد الحوكمة في إستمراريتها ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الرابعة – العدد ١٥،سبتمبر ٢٠٢١، ص٢٢

٥- د. مصطفي كمال طه، الشركات التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٦،ص١٥٩ .

٦- د . أسعد حمود سلطان السعدون . نحو رؤية واقعية للشركات العائلية في دورة مجلس التعاون الخليجي ورقة عمل مقدمة في ملتقى " الشركات العائلية ودورها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي،" الدوحة -دولة قطر، يناير ٢٠١٤،ص. ٣ :

٧- د. علي سيد قاسم - . التنظيم القانوني للمشروع التجاري الجماعي ، دار النهضة العربية ، . ٢٠١١ص ٢١وما بعدها.

٨- د. علي سيد قاسم . شركات الأشخاص في القانون الإنجليزي .مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الثالث والسبعون ،٢٠٠٣ص ٦٠ .

٩- د. سميحة القليوبي . شركة الشخص الواحد .مجلة جمعية الضرائب المصرية ، المجلد السابع العدد السابع والعشرين ، أغسطس ، ، ١٩٩٧ص .٩ .

١٠- د. عماد الدين عبدالحي . بدائل حوكمة الشركات العائلية في دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة قانونية تطبيقية مقارنة ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية – ملحق خاص – العدد٤ -الجزء الأول – مايو ، ٢٠١٩ ص١٩ .

ثانيًا- مراجع أجنبية:

1-Ian Zahra, An Analysis Into The Definition Of A „Family Business In The Family Business Act, A term paper submitted in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Bachelor of Laws (Honours), Faculty of Laws University of Malta , 2017,p8

2- Christina Whidya Utami, Denny Bernardus, Gek Sintha, The Pattern Analysis of Family Business Succession: A Study on Medium Scale Family Business in Indonesia, European Research Studies Journal, Volume XX, Issue 2A, 2017, 461 .

3-Jean-Christophe Boungou Bazika, L entreprise Familiale,op. cit. p7

4- Zoheir Ezziane, Elias Mazzawi, and Benoit Leleux, op. cit, p163 ; PwC India Family Business Survey 2019 , p 36.

5- Amber Qurashi, Iftikhar Hussain, Faryal Mushtaq, Assad-Ullah,The Dilemma of Success and Failure in Family Business: Overcoming Failure and Attaining Success , International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences July 2013 p162.

6- Evren Ayranci, Family involvement in and)3(institutionalization of family businesses: A research, BEH - Business and Economic Horizons , Volume 3 | Issue 3 | October 2010, p84

7- Denise Kenyon-Rouvinez and John (L). Ward, op. cit. , p22 ; Hasina Sayed , Rakhi Sharma and Ratnesh Desai , op. cit, p3; New vines from strong roots : Family Business Survey, South African edition, 2016/2017 , p19; PwC India Family Business Survey , op. cit , p 26.

8- David Devins and Brian Jones, Review of Family Business Research on Succession Planning in the UK , op. cit , p5: 6